دليل الإعلام والصحافيين العرب لتغطية قضايا متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية



دليل الإعلام والصحافيين العرب لتغطية قضايا متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية

إنتاج: تحرك الآن الدولية

إعداد: نزيهة سعيد





About OutRight

Every day around the world, LGBTIQ people's human rights and dignity are abused in ways that shock the conscience. The stories of their struggles and their resilience are astounding, yet remain unknown—or willfully ignored—by those with the power to make change. OutRight Action International, founded in 1990 as the International Gay and Lesbian Human Rights Commission, works alongside LGBTIQ people in the Global South, with offices in six countries, to help identify community-focused solutions to promote policy for lasting change. We vigilantly monitor and document human rights abuses to spur action when they occur. We train partners to expose abuses and advocate for themselves. Headquartered in New York City, OutRight is the only global LGBTIQ-specific organization with a permanent presence at the United Nations in New York that advocates for human rights progress for LGBTIQ people.

hello@OutRightInternational.org
https://www.facebook.com/outrightintl
http://twitter.com/outrightintl
http://www.youtube.com/lgbthumanrights
http://OutRightInternational.org/iran

OutRight Action International
80 Maiden Lane, Suite 1505, New York, NY 10038 U.S.A.
P: +1 (212) 430.6054 • F: +1 (212) 430.6060


محتويات

ملخص المشروع

أطلقت منظمة "تحرك الآن الدولية" مشروع تطوير تغطية وسائل الإعلام الصادرة باللغة العربية، والذي يهدف إلى رفع الوعي المهني لقضايا متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية بين الصحافيين والإعلاميين الناطقين بالعربية، وزيادة التغطية المهنية لهذه الفئة من الناس في وسائل الاعلام العربية.

ويتضمن المشروع ثلاث خطوات، بدأت برصد التغطية الإعلامية لقضايا متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال ثلاثة أشهر (أكتوبر - ديسمبر 2016)، حيث تضمن ذلك رصد المعجم المستخدم للتعبير عن هذه الفئة، والإطار المفاهيمي الذي تناول هذه القضايا، وكيفية عرض المسائل المتعلقة بالجنسانية والنوع الاجتماعي في وسائل الإعلام العربية وتتبُع إلى أي مدى كانت التغطية سلبية أو محايدة أو إيجابية. خلال هذه المرحلة، رصدنا الصحف الوطنية والقومية الأكثر انتشارا ومحطات التلفزيون والإذاعة، وكذلك النشر عبر وسائل الإعلام الاجتماعي من قِبل صناع الرأي والشخصيات المؤثرة.

في نهاية المرحلة الأولى، تم تجميع نتائج هذه الدراسة وتقديم تقرير تحليلي وهو الذي ساعدنا على التوصل لتشخيص أفضل حول كيفية تناول قضايا الميول الجنسية والهويات الجندرية في الإعلام العربي، من حيث الحالات الموثقة على أساس نوع التغطية (إيجابية أو سلبية ومحايدة)، فضلا عن الزاوية التي تم تناولها منها وطبيعة القصص السلبية ضد هذه الفئة (المصطلحات الحاطة من الكرامة الشائعة الاستخدام، والمواد التحريضية على الكراهية المستوحاة من الدين، والقصص القائمة على تشويه السمعة الاجتماعية محليا، وتلك التي تتضمن تضليلا لحقائق طبية، أو مغالطات قانونية)، وذلك لفهم مصدر وطبيعة الأشكال الأكثر شيوعا من الدعاية المعادية لمتعددي الميول الجنسية والهويات الجندرية في وسائل الإعلام العربية.

وإنطلاقا من التقرير التحليلي انطلقت المرحلة الثانية من المشروع، التي تشمل تطوير هذا الدليل لتدريب الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام باللغة العربية، بهدف تغيير سوء الفهم الأكثر شيوعا حول النوع الاجتماعي والجنسانية بين الصحافيين العرب وتعزيز وتشجيع استخدام المصطلحات الرسمية ذات الصلة بهذه القضايا المستخدمة من قبل الأمم المتحدة في وسائل الإعلام ومساعدة الصحافيين لتأطير تغطية أفضل لهذه القضايا وتجنب الأحكام المسبقة الشائعة والأوصاف المهينة.

كما سيتضمن هذا الدليل تعريف الإعلاميين والصحافيين على المصطلحات الصحيحة فيما يتعلق بمتعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية، وعرض نموذج لتغطية القضايا المتعلقة بهذه الفئة لتعريف الصحافيين والإعلاميين على التغطية المهنية في هذا المجال دون الميل أو الانحياز لطرف دون الآخر، وإدراج نتائج الرصد وطرق متعددة للتغطية في هذا الدليل لتفادي التحريض على كراهية هذه الفئة واهانتها والحطاط من قيمتها ومكانتها فقط لميولها الجنسية أو لنوعها الاجتماعي الذي اختارته.

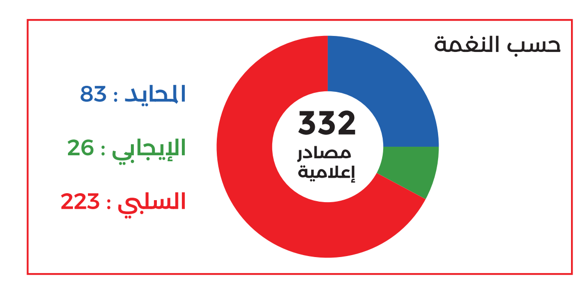
كما يحرص هذا الدليل على إشاعة المهنية في التعامل مع هذه القضايا، ووضع أفكار ومقترحات لأنواع من التغطيات والقصص التي بامكان الصحافة تغطيتها والتعرض لها ما دون أخبار الاعتقالات والمحاكم والجانب السلبي، خصوصا وأن هناك الكثير من البارعين والفنانين والناجحين في مجالات عمل عديدة من ذوي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية المتعددة.

نتائج رصد وسائل الإعلام العربية

تبيّن من خلال الرصد اليومي على مدار الربع الأخير من العام ٦١٠٢ (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر)، والذي حصد ٢٣٣ مادة إعلامية منشورة عبر شاشة التلفزيون، أثير الإذاعة، صفحات الجرائد والصحف، المواقع الإلكترونية الإخبارية، مواقع التواصل الإجتماعي بما فيها الفيسبوك وتويتر وإنستغرام ويوتيوب، إن هناك كما كبيرا من المواد التي تعاطت مع قضايا متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي بسلبية، من حيث إطلاق الأحكام الاجتماعية، الدينية وكذلك القانونية بشكل مسبق على الأشخاص الذين عادة ما ينظر لهم في المجتمعات المتحدثة باللغة العربية على إنهم مذنبون ويقترفون ذنبا أو عارا أو جريمة.

وجاءت النتيجة فيما يتعلق بنوع التغطية كالتالي:

مناقشة قضايا سوجي في الإعلام العربي



التناول السلبي: ٣٢٢ مادة إعلامية


التناول المحايد: ١٨ مادة إعلامية

التناول الإيجابي: ٦٢ مادة إعلامية

نالت قضايا القبض والاعتقال والمحاكمات التي تطال متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي مساحة كبيرة من التغطية الإعلامية، فقد بلغ عدد المواد التي تم تناول النواحي القانونية والقضائية والمحاكمات ٨٤١ مادة خلال الفترة المذكورة.

فيما بلغ عدد المواد التي تشير إلى المثليين أو المثليات في الرياضة ٤٣ مادة، وفي المجال الفني بما فيه الغناء/الرقص/الموسيقى/الكتابة بلغ عدد المواد ٠٥ مادة، فيما تنوعت بقية المواد بين المواد الصحافية ذات الطابع الاجتماعي (٦٤ مادة)، المواد الصحافية ذات الطابع السياسي (٩٤ مادة).

ورغم أن غالبية المواد التي تتناول موضوعات قانونية/اجتماعية أو سياسية تتناول الجانب الديني أيضا وحكمه على متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي، إلا أن المواد الصحافية المنشورة خلال الفترة المذكورة (الأشهر الثلاثة الأخيرة من ٦١٠٢) قد سجلت نشر ٣١ مادة دينية بحتة تتعلق بهذه الفئة.

ونشرت ٣ مواد تتناول متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي من منطلق تاريخي، و٥ مواد من منطلق طبي.

وبلغ عدد المواد المحايدة في المجال الفني ٠٢ مادة من أصل ٠٥، و٨١ مادة في المجال الرياضي من أصل ٤٣، بالإضافة لـ٥١

مادة في مجال القانون والحقوق من أصل ٨٤١، كان أغلبها ينشر معلومات عن القضية ويرفقها بتصريحات من مؤسسات معنية بالدفاع عن مجتمع متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية ومؤسسات حقوق الانسان بشكل عام.

فيما كانت مادة واحدة محايدة فقط من أصل ٥ في المجال الطبي فيما اتسمت بقية التغطيات بالسلبية وإيراد معلومات طبية مغلوطة غير معتمدة على مصدر معين أو اعتمدت على مصدر ضعيف.

كذلك كان من بين المواد المحايدة ١١ مادة اجتماعية، و٣١ مادة إعلامية سياسية.

أما المواد التي تناولت قضايا متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي الإيجابية فتركزت في المجال القانوني (٦ مواد)، الرياضي (٦ مواد) والاجتماعي (٦ مواد أيضا)، فيما جاءت التغطية الإيجابية المجال الفني في ٥ مواد فقط.

تبين من خلال الأرقام وتحليل محتوى المادة الإعلامية أن غالبية القصص المكتوبة عن أهل الفن والرياضة والتي تتعلق بميولهم الجنسي تكتب بحيادية أو ايجابية حيث يتم التركيز في التقرير/التغطية/الخبر على أداء الممثل/ الممثلة أو اللاعب/اللاعبة بعكس السياسيين الذين يشكل الحديث عن ميولهم الجنسية فضيحة وإهانة وتنزيل من قيمتهم، كما إن المثلية تهمة توجه للأعداء من السياسيين كتشويه لسمعتهم واتهامهم بـ"الجرم" و"الأثم".

أما حسب توزيع البلدان فقد حازت جمهورية مصر العربية على المرتبة الأولى فيما يتعلق بالنشر حول القضايا المتعلقة بمتعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد المواد المنشورة في مصر خلال فترة الرصد، ١٨١ مادة إعلامية تنوعت بين التلفزيونية، الصحف المطبوعة والصحف الإلكترونية بالإضافة لوسائل التواصل الاجتماعي.

وجاءت وسائل الإعلام المغربية في المرتبة الثانية بنشر ١٤ مادة، وبلغ عدد المواد التي نشرتها وسائل إعلام ناطقة باللغة العربية وتبث من أوروبا وأمريكا، كوريا وروسيا ٣١ مادة، فيما بلغ عدد المواد المنشورة لمواقع إلكترونية وقنوات وصحف تعتبر عابرة للمنطقة، وموجهه للإقليم بالكامل barA naP ٧٣ مادة إعلامية.

وفي لبنان نشرت وسائل الإعلام ٤١ مادة صحافية، وفي تونس ٠١ مواد، فيما بلغ عدد المواد المنشورة في الكويت ٢١ مادة وفي السعودية ٠١ مواد، وثلاث مواد في الإمارات العربية المتحدة، فيما نشرت وسائل الإعلام البحرينية ٧ مواد، و٧ مواد أخرى نشرتها وسائل إعلام فلسطينية ومادتين لوسائل إعلام إسرائيلية.

ونشرت وسائل الإعلام الجزائرية مادة يتيمة، وكذلك سوريا واليمن، فيما نشرت وسائل الأعلام الأردنية مادتين خلال فترة الرصد.

وغابت كل من وسائل الإعلام من دولة قطر، سلطنة عمان، العراق، ليبيا، موريتانيا، الصومال والسودان، عن الرصد لعدم توافر المواد عبر الانترنت أو لقلة نشر المواد الإعلامية والتقارير المعنية بهذه الفئة.

وفيما يتعلق باللغة المستخدمة، فأن ٠٦٢ مادة من مجموع المواد المنشورة في فترة الرصد والبالغ مجموعها ٢٣٣ مادة، استخدمت مصطلحات مهينة شائعة الاستخدام، مثل شاذ/ة جنسيا، الشذوذ الجنسي، ممارسة الشذوذ، راغبي المتعة الحرام، ممارسة الأعمال المنافية للآداب، وضع مخل بالآداب، الجنوس، مسترجلات، التشبه بالجنس الآخر، يفتقر للرجولة، مخنّث، الجنس الثالث، اضطراب الهوية الجنسية، الشواذ، ممارسة الفجور، وذلك لأسباب متعددة.
حيث تكرر لفظ شاذ/ شاذة/ شذوذ/ شواذ في المواد المنشورة ٦١٢ مرة هذا بالإضافة للفظ الإنحراف والرذيلة، والحرام، الآثم، غير الأخلاقي والمخالف للطبيعة كلها لتدل على الأحكام المسبقة بما يتعلق بالدين والأطر الاجتماعية المتعود عليها، والشذوذ عن هذه الأطر والإنحراف عنها والمخالفة لها مما يجعله جرما/إثما/حراما.

كما تم استخدام مصطلحات معينة في غير مكانها نابعة من جهل المحرر/ الصحافي بأن المصطلح يعني شيء آخر، أو بغرض إبراز الخبر بجعله أكثر إثارة لجذب القراء، أو لتقريب الصورة للقراء الذين اعتادوا على قراءة/سماع المصطلحات الأكثر شيوعا وإن كانت مهينة أو خاطئة.

٢٥ مادة إعلامية من المواد المنشور خلال فترة الرصد تبث كراهية من منطلق ديني، من خلال تجريم الفعل/ الهيئة / الاعتقاد سلبا على إنه حرام وآثم، باستخدام مصطلحات مثل: راغبي المتعة الحرام، لوطي، ارتكاب الفواحش، علاقات محرمة، اتصالات جنسية محرمة، عبدة الشيطان، العلاقة الآثمة.

كما أن المواد التي تنشر موضوعات دينية حول متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي تتناول موضوع زواج المثليين أو الاعتراف بهم عادة ما تكون سلبية، وتصف مختلف الظواهر/ الأشكال / الأفكار التي لا تتوافق مع معتقدات وعادات رجال الدين بالشذوذ.

فيما مارست بعض وسائل الإعلام التضليل في المعلومات الطبية، حيث بلغ عدد المواد التي تناولت تضليلا طبيا ٥١ مادة إعلامية ركزت غالبيتها على تناول موضوع المتحولين جنسيا.

وفيما يتعلق بالمواد الإعلامية التي استخدمت أسلوب الدعاية والإثارة بأحكام اجتماعية مسبقة على ذوي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية المتعددة عبر استخدام طريقة في عرض الخبر أو كتابته تبين أن ما يفعله هؤلاء ليس فقط غير مقبول اجتماعيا ولكنه مستهجن ومرفوض وغريب وغير مقبول بتاتا.

وتسهم هذه المواد الإعلامية في التحريض على ذوي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية المتعددة اجتماعيا وقضائيا في بعض الأحيان، وإثارة الكراهية والاشمئزاز اتجاههم.

فقد استخدمت ٣١١ مادة هذا الإسلوب في تغطية الفئة المستهدفة في هذه الدراسة التي امتدت على مدار ثلاثة أشهر، بالإضافة لقيام بعض الصحافيين / المحررين بتفسير الأفعال الجنسية المثلية على إنها عبادة للشيطان، مخالفة للطبيعة، مرض نفسي، مرض عضوي دون الرجوع لمرجعية علمية أو طبية ودونما أدلة على أرض الواقع.

كما يصف بعض الصحافيون الفعل الجنسي المثلي بالدعارة في حكم مسبق على استلام المال من أحد المشتركين في العملية الجنسية، وآخرون يصفون المتحولين/ات بالمضطربين في هويتهم الجنسية، إيراد الهوية الجنسية للشخص عند التعريف به وذلك يحدث فقط إذا كان الشخص مثلي/ة جنسيا، كنوع من التشهير أو محاولة لاستمالة القاريء لكراهية الشخصية وعدم الاعجاب به.

كذلك تستخدم الهوية الجنسية كأداة للفضيحة سواء كان هؤلاء الأشخاص من المثليين أم لا، فيعتبر الكشف عن هذه الهوية فضيحة ويعتبر إلصاق هذه "التهمة" بهم/ن لتشويه سمعتهم/ن كالسياسيين وأهل الفن وكذلك الرياضيين، ولكنها تكثر في عالم السياسة.

كما يوكل بعض الصحافيين أنفسهم مكان القضاء أو النيابة العامة ويبدأ في توجيه التهم للفئة المعنية مسلما بما جاء في محاضر الشرطة والنيابة من اتهامات.

تجرم عدد من البلدان المثلية الجنسية باستخدام احكامها المطاطة كـ"خدش الحياء العام" و"الإخلال بالآداب العامة" و"ممارسة فعل فاحش" وغيرها من الأحكام التي تسمح بالقبض على متعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية، وهي الطريقة التي يتم فيها صياغة الاتهامات لهذه الفئة ومحاكمتهم والحكم عليهم ، وغالبية الإعلاميين الذين يغطون أخبار المحاكم بما فيها هذا النوع من القضايا ينقلون التهم كما هي دون نسبها للنيابة العامة على سبيل المثال، بل يتبنى الصحافي التهم الموجهة، دون استخدام التنصيص أو عبارات مثل "التهم التي وجهتها النيابة أو المحكمة".

الأغلبية العظمى من المواد المنشورة في الصحافة خلال الثلاثة أشهر محل الرصد، تغطية لحوادث قبض واعتقال ومحاكمات طالت متعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي، فقد بلغت نسبة المواد التي تغطي هذا الجانب ٧.٤٤٪ (٨٤١ مادة من أصل ١٣٣) غالبا ما يتم فيها تغطية خبر اعتقال أو محاكمة و حكم. وتستخدم فيها المصطلحات المهينة وغير العلمية كـ"الشواذ، الجنس الثالث، متشبه بالنساء".

تبيح وسائل الإعلام لنفسها نشر صور ومعلومات المتهمين في هذه القضايا من اسم ووظيفة وحتى الحساب البنكي في بعض الحالات من باب التشهير واستباحة الحياة الشخصية للمتهمين.

من المثير للإهتمام أيضا أنه من النادر أن تتطرق وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية للاعتداءات والتنمر الذي تتعرض له الأقليات من متعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية، فمن بين ١٣٣ مادة إعلامية نشرت في ثلاثة أشهر هناك ما لا يتجاوز العشر مواد تتحدث عن اعتداءات وتعذيب تعرض له مثليون أو مثليات.

المصطلحات الأكثر استخداما ودلالاتها

عادة ما يستخدم الإعلام العربي عند تعاطيه مع القضايا المتعلقة بمتعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية مصطلحات تحمل في طياتها تهكم أو إتهام أو وصف بالدونية، كما تلصق بهم تهمة مخالفة الأعراف الاجتماعية والدينية وترميهم بالنعوت المهينة والحاطة بالكرامة، بالإضافة لإطلاق الصحافيين والمؤسسات الإعلامية أحكاما مسبقة على المقصودين في الخبر أو التقرير من متعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية، وتطلق أحيانا أحكام دينية وقضائية عليهم/ن دون دليل أو برهان.

تعكس الكثير من المواد المنشورة والمصطلحات المستخدمة عن رهاب المثلية، ورهاب تغير النوع الاجتماعي، الجهل بماهية المثلية الجنسية وتعدد الميول الجنسية بالإضافة إلى أن بعض التقارير تعكس ثقافة ضحلة في حقوق الانسان التي تمنح الجميع مساحة حرة فيما يتعلق بالجنسانية والنوع الاجتماعي والحصول على محاكمات عادلة ومعاملة انسانية أثناء الاعتقال مهما كانت الميول الجنسية أو الشكل الظاهري للشخص المعتقل/المتهم/ المعني في القصة/التقرير/التحقيق.

فمن أكثر المصطلحات المستخدمة، هو مصطلح "الشذوذ الجنسي" حيث يعني حسب تعريف اللغة العربية: الابتعاد عن الوضع الطَّبيعيّ، انحراف عن القاعدة أو الشَّكل أو النِّظام المتعارف عليه أو الشّائع، وتستخدم للتعريف عن متعددي الميول الجنسية بطريقة حاطه للكرامة ومهينة في الكثير من البلدان الناطقة باللغة العربية بالإضافة لما ينبثق منها من مصطلحات كشاذ جنسيا، شاذة جنسيا، يمارسون الشذوذ، علاقة شاذة، وما يلحقها من أحكام كالفجور، الدعارة، اللواط وغيرها من المصطلحات المتعارف عليها في اللغة العربية والتي تأتي في صيغة إهانة أكثر منها تعريف.

ومن المصطلحات التي تستخدم أيضا في الإعلام العربي:

راغبي المتعة الحرام: في إشارة إلى رغبات لا يمكن للكاتب أو الصحفي الوصول إليها، بالإضافة لوصفها بالحرمة الإلهية.

ممارسة الأعمال المنافية للآداب، وضع مخل بالآداب: مصطلح يتطرق للأحكام بناءا على للأخلاق والآداب ويفتقد للحيادية.

الجنوس/ جنيسة: مصطلح يُطلق على المتحولين/ات جنسيا أو جندريا في الكويت.

مسترجلات: مصطلح يطلق على المتحولين جنسيا أو جندريا في بعض الدول العربية.

التشبه بالجنس الآخر: تهمة تطلقها الصحافة أو القانون في بعض الدول على المتحولون والمتحولات جنسيا أو جندريا

يفتقر للرجولة: مصطلح يستخدم كنوع من الإهانة الموجهة للمثليين جنسيا بإنهم يفتقرون للرجولة.

مخنّث: مصطلح يطلق على المثليين والمتحولين جنسيا وكذلك الأشخاص بين الجنسيين

الجنس الثالث: ليس هناك علميا أو طبيا ما يسمى بالجنس الثالث، فهناك الذكر والأنثى، وهناك من يولد بأعضاء جنسية مزدوجة لها أسماء طبية مختلفة، تستخدم للتعريف عن مثليي/ات الجنس والمتحولين والمتحولات جنسيا وجندريا بطريقة حاطه للكرامة ومهينة في الكثير من البلدان الناطقة باللغة العربية.

اضطراب الهوية الجنسية: مصطلح يطلق على المثليين والمثليين والمتحولين والمتحولات جنسيا وجندريا بوصف ميولهم الجنسية وهويتهم الجندرية مرضا أو اضطرابا.

ممارسة الفجور: حسب تعريف اللغة العربية فإن الفجُور هو اِرْتِكَابُ الْمَعَاصِيَ، الْفِسْقُ، هيئة حاصلة للنفس بها يباشر الإنسانُ الأمورَ على خلاف الشرع. وتطلق على ممارسة الجنس بشكل عام بشكل يخالف الأنواع السائدة في المجتمع أو المخالفة لرأي الإعلامي من باب الأحكام الاجتماعية.

ابن عاهرة: في المجتمعات الذكورية يشتم الشخص بأمه، وتنعت والدته بالعاهرة والساقطة وغيرها من النعوت التي تتعلق بجسدها وحياتها الجنسية، سواء كان ذلك حقيقيا أم افتراضيا.

لوطي: فاللواط في اللغة هو اللُّصوق، و لاطَ الرجلُ لِوَاطاً و لاوَطَ، أَي عَمِل عَمَل قومِ لُوطٍ، أي وطء الدُّبُر، و سُمي لواطاً لالتصاق اللواطي بالملُوطِ به، أو لأنه فعل قوم لُوط. وتستخدم للتعريف عن مثليي الجنس بطريقة حاطه للكرامة ومهينة في الكثير من البلدان الناطقة باللغة العربية.

أنصاف رجال/ نساء: مصطلح يطلق على متعددي الميول الجنسية والهويات الجندرية استنقاصا منهم/ن، واهانتهم/ن في المجتمع، الذي يحصر المرأة والرجل في أشكال معينة وأدوار معينة.

إشباع غريزته الحيوانية الشاذة: مصطلح يربط الميول الجنسية بالغرائز والحيوانات، وبالشذوذ عن المعتاد لتجريم الفعل الجنسي الذي يقع بين شخصين بالغين برضاهما.

ممارسة الرذيلة: مصطلح يتطرق للأحكام بناءا على الإلتزام بالدين والإيمان وحرمة العلاقات ورذالتها، ويفتقد للحيادية.

شيميل: هو مصطلح يطلق علي المتحولين جنسيا أو جندريا

الزنا: يطلق على العلاقات المثلية من باب التحريم وإطلاق الصبغة الدينية على حرمة الفعل.

ارتكاب الفواحش: مصطلح يتطرق للأحكام بناءا على الإيمان والإلتزام بالدين وحرمة العلاقات ورذالتها، ويفتقد للحيادية.

الإتجار بالجنس بأشكاله المحظورة والمخالفة للطبيعة: عبارة تم استخدامها من قِبل أحد الصحافيين، حيث بيّن بأن هناك أشكالا محظورة للإتجار بالجنس، في إشارة إلى أن هناك أشكالا مشروعة، بالإضافة لموضوع مخالفة

الطبيعة، وهو أمر تدور حوله الكثير من علامات الاستفهام، لما هو متوافق مع الطبيعة وما هو خلاف الطبيعة.

اتصالات جنسية محرمة/ علاقات محرمة: مصطلح يستخدمه الإعلامي/ة لوصم العلاقات الجنسية بالحرمة الدينية، سواء كانت خارج إطار الارتباط الرسمي أو بين جنس مشابه.

الوسواس القهري الجنسي: مصطلح يستخدمه البعض لوصف المثليين/المثليات جنسيا بأن لديهم/ن مرض الوسواس القهري الجنسي.

الإخلال بالحياء العام: مصطلح يتطرق للأحكام بناءا على الأخلاق والآداب ويفتقد للحيادية.

عبدة الشيطان: مصطلح يطلق على المثليين/المثليات وكذلك على محبي موسيقى الروك والپنك، وهي ثقافات متعلقة بأنواع معينة من الموسيقى ولا علاقة لها بالهوية الجنسية.

علاقات مشبوهة/ آثمة: مصطلح يطلق على العلاقات الجنسية المثلية من باب إلصاق العار والخزي بها.

ميولها شاذ عن العادة والطبيعة: مصطلح ينمط العلاقات والميول ولا يسمح بتقبل ذوي الميول الجنسية والهويات الجندرية المتعددة.

المبتليات: مصطلح يطلق على المثليات الجنسيات، من باب ابتلائهن بالمرض أو البلاء (المعصية أو الخطيئة).

عشيقه/تها: وتعني محبوبه/تها، ولكن لا يستخدم هذا المصطلح بطريقة إيجابية، بل يستخدم بإشارة إلى علاقة مخفية أو غير شرعية أو محرمة.

نزوات: مصطلح يشير إلى الدوافع الجنسية المؤقتة التي تدفع الأشخاص لممارسة الجنس المثلي، وتطلق على العلاقات المثلية.

البغاء/ الدعارة: هي فعل استئجار أو تقديم أو ممارسة خدمات جنسية بمقابل مادي. ويطلق على العلاقات الجنسية الواقعة خارج إطار الزواج بشكل عام، بما يخالف الأنواع السائدة في المجتمع أو المخالفة للرأي الإعلامي من باب الأحكام الاجتماعية، سواء كانت مغايرة أم مثلية.

القوادين: الأشخاص الذين يعملون على ترتيب العمليات الجنسية مقابل المال، وتستخدم للشتم وللتقليل من شأن المرء.

العاهرات، مومسات: مصطلح يطلق على عاملات الجنس ولكن من باب الشتم وإلصاق العار والخطيئة بالإمرأة التي تمارسه.

مريض بالشذوذ: وصف يطلقه الإعلامي/ة على المثليين، واصفت/هم بالشذوذ عن المعتاد والمتعود عليه بالإضافة لوصفهم بالمرضى.

إيحاءات غير أخلاقية: مصطلح يعني الإيحاءات الجنسية، مع إضافة صبغة اجتماعية تحكم على الإيحاءات بأنها غير أخلاقية، أي لا تتوافق مع الاخلاق السائدة في المجتمع.

غُلام: مصطلح يعني الولد الصغير، وفي الأدب العربي تُطلق على الذكور غير الراشدين الذين يستخدمون في الجنس، فيما يستخدمها بعض الإعلاميين/ات للإشارة للشريك في العلاقة الجنسية.

جواري: مصطلح يطلق على الخادمات من الإناث، اللواتي يقدمن أيضا من ضمن خدمتهن لأسيادهن وسيداتهن، بتقديم خدمات جنسية.

المهووسين: وهم المصابون بالهوس، وقد يستخدم المصطلح للتعبير عن المثليين جنسيا.

الشاذين نفسيا وفكريا: استُخدِم المصطلح للتعريف بالمثليين جنسيا.

الثقافة المهووسة بالجنس والشذوذ: وصف للمثليين والمثليات جنسيا والثقافة السائدة في أوساطهم/ن.

منحرف: بنفس معنى شاذ، أي المعوّج أو المخالف للمعتاد والصحيح والسائد، ويطلق على المثليين والمثليات جنسيا.

سلبي: مصطلح يطلق على الذكر الذي يولج فيه.

هتك عرضه بالرضا: مصطلح يجمع بين متضادين، "هتك" و"بالرضا"، حيث لا يجتمع الأضداد، والمقصود هو إقامة علاقة جنسية مثلية بين شخصين، إلا أن الصحافي/ة أعتبره/ته هتك عرض.

ساقطة: مصطلح مهين يطلق على الإناث اللواتي يمارسن الجنس خارج إطار الزواج بشكل عام.

حفلات جنسية: مصطلح يطلق على الحفلات التي يقيمها المثليون جنسيا بغض النظر عن ما إذا كانت تحتوي على الجنس أم لا.

المواخير: الأماكن المخصصة لممارسة الجنس مقابل المال.

خوّل: مصطلح يطلق على المثليين جنسيا في مصر بشكل خاص، بدافع الإهانة والتقليل من الشأن.

السحاقيات: الإناث اللواتي يشعرن بالإنجِذاب الجِنسي أو الشُعوري أو الرومَنسي لغيرهن من الإناث. وتستخدم للتعريف عن مثليات الجنس بطريقة حاطه للكرامة ومهينة في الكثير من البلدان الناطقة باللغة العربية.

المخنث: في اللغة العربية، المتشبه بالمرأة في سلوكه لبسًا وحركةً وكلامًا، أو ذو أعضاء تناسُليّة مُزدوجة ذكريَّة وأُنثويَّة، وتستخدم في الإعلام الناطق باللغة العربية للتعريف بالمثليين من الذكور وبمتحولي الجنس بطريقة مهينة وحاطه بالكرامة.

مصطلحات أخرى تعريفية / علمية لمتعددي الميول الجنسية والنوع الاجتماعي، وهي:

الجنس: هو النوع البيولوجي الذي يحدد عادة عند الولادة ويكون إما ذكر أو أنثى.

الميول الجنسية: هي العواطف والانجذاب الجنسي الذي لدى الشخص لجنس معين سواء نفسه أو من الجنس الآخر.

النوع الاجتماعي أو الجندر: أشخاص ولدوا كأنثى أو ذكر ويعرفون أنفسهم بأنهم العكس.

المتحول/ة جنسيا: هو مجموعة الأدوار المجتمعية التي تخلق شخصية الفرد، والتي لها علاقة بالتسميات: رجل، امرأة، لا ثنائي/ة، وعادة ما يرتبط بما يخلقه المجتمع من قوانين حول اللباس، وشكل الشعر وطوله، والاكسسوارات، والوظائف وغيرها من القوالب التي تتغير عبر الأزمنة والعصور.

المثلية الجنسية: أي توجه جنسي يتسّم بالإنجِذاب الجِنسي أو الشُعوري أو الرومَنسي بين أشخاص مِن نَفس الجِنس. الذكر ذو المُيول.

المثلية يُلقب: "مثلي الجنس". أما الأنثى ذات المُيول الجِنسية المِثلية تُلقب بـ"مثلية الجنس". المثلي جنسياً هو الذي يَنجَذِب بشكل أساس إلى أشخاص يُماثلونه في نوع جنسه، وقد يَنجَذِب بصورة َضئيلة أو مَعدوّمة إلى الِجنس الآخر.

ثنائي/ة التوجه الجنس: ميل الشخص عاطفيا أو جنسيا أو كليهما لنفس جنسه وللجنس الآخر أيضا.

عابر/ة النوع الاجتماعي أو جندرياً: أشخاص ولدوا كأنثى أو ذكر ويعرفون أنفسهم بأنهم العكس، دون أن تكون هناك بالضرورة عدم تقبل لأجسادهم/ن.

عابر/ة جنسيا: الفرد الذي لا يتوافق احساسه مع جنسه المولود به سواء كان ذكرا أو أنثى، فيسعون لتغيير أجسادهم إلى الجنس الآخر من رجل إلى امراة أو العكس.

مغاير/ة الجنس: شخص ينجذب/ تنجذب عاطفيا وجنسيا إلى الجنس الآخر.

رهاب المثلية: هو الخوف أو الرهاب الذي يصيب الأشخاص من متعددي الميول الجنسية والذي تتولد عنها ردات فعل كراهية/ اعتداءات أو منعهم/ن من الحصول على حقوقهم/ن المشروعة.

كوير: هو مصطلح عام عادة ما يستخدمه من لا يريدون التقيد بالأطر الجنسية المحددة من قبل المجتمع، وبدء استخدامه كمصطلح سياسي لهؤلاء الذين لا يرغبون بالتقيد بالأطر المجتمعية (القوميات، ميول جنسية محددة، عرق، نوع اجتماعي معين). فالكوير هو شخص غير محدد بمصطلحات معينة، من باب ان كل شخص هو مختلف

عن الآخر وهذا الاختلاف لا يحدد العلاقات بين الناس. كما أن متعددي الميول الجنسية والأدوار الاجتماعية ينضمون تحت هذه التسمية الأعم

بين الجنسي (intersexual)**:** االأشخاص الذين يحملون صفات مشتركة ذكورية وأنثوية، وربما تطغى إحداهما على الأخرى، وقد تجرى لهم عمليات تحديد جنس عوضا على الآخر عند الولادة دون علمهم أو قرارهم.

غير ثنائي/ة الجنس أو لا معياري/ة (non-binary)**:** هم الأشخاص الذين لا تتوافق أشكالهم وتصرفاتهم مع النوعين الاجتماعيين

المتعارف عليهما في المجتمع، أي المرأة والرجل، فهم لا يعرفون عن أنفسهم كرجال أو نساء.

ترانس فوبيا: هو الخوف أو الرهاب الذي يصيب الأشخاص من متعددي الأنواع الاجتماعية غير المتعارف عليها في المجتمع من العابرين/ات جنسيا وجندريا، وبين الجنسي واللا معياريين والذي تتولد عنها ردات فعل كراهية/ اعتداءات أو منعهم/ن من الحصول على حقوقهم/ن المشروعة.

مجتمع الميم/عين: هو المجتمع الذي يضم من يعرفون أنفسهم خارج المتعارف عليه في المجتمع من أدوار إجتماعية معينة أو ميول جنسية معينة، وهي عادة مجموعة مضطهدة مسلوبة الحقوق، رغم إنها حصلت على بعض حقوقها في بعض الأقاليم في العالم، فيما لا زالت في أماكن أخرى تناضل من أجل الحقوق الأساسية التي تختصر في بعض الأحيان في الحق في الحياة في أسوأ الحالات.

لماذا يجب على الصحفي أن يكون موضوعيا ومحايدا في تغطية القضايا المتعلقة بمتعددي الميول الجنسية والهوية الجندرية؟

على الصحافيين أن يكونوا موضوعيين ومحايدين في جميع القضايا وفي تناولهم لمختلف الموضوعات، وهو أمر ليس بالسهل القيام به بحكم المنطلقات الإجتماعية، الدينية، السياسية، والطبقية التي يأتون منها ولكن على الإعلاميين والصحافيين أن يرّقوا بخطابهم عن الكراهية والعنصرية والتميز.

ولأن الهدف الأساسي من الصحافة والعمل الصحافي والإعلامي هو تطوير المجتمعات والرقي بها، والارتقاء بفكرها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفساد والانتهاكات والأخطاء في نقد بناء يسهم في تطوير وإصلاح المجتمعات والأنظمة والعمل الجماعي والفردي، وتجنب إشاعة الكراهية وإهانة الأشخاص والتدخل في حياتهم الخاصة، وخصوصيات أجسادهم بل ومحاربة ذلك لما له من تأثير سلبي على خرق الحريات الشخصية، توليد الكراهية والعنصرية والتي قد ينتج عنها جرائم عنف وكراهية.

فإلتزام الصحافيين والإعلاميين بمواد العهد العالمي لحقوق الإنسان هو أمر مهم، وعلى رأسهم المادة الثانية التي تنص على أن "لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته".

كما ينص العهد العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثانية عشر، على: "لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات"، وهو أمر قد يغفل عنه البعض حينما تتوافر لديه معلومات شخصية يعتقد إنها ستجلب له الشهرة، أو ستحقق له سبقا صحافيا، أو ستتسبب في فضح الشخص أو التقليل من شأنه وإهانته.

أما تناول القضايا من منطلق ديني بحت، فيحتم على الكاتب أو الصحافي الحذر من الوقوع فيما يشكل تمييزا ضد الآخرين الذين يحملون معتقدات دينية/ روحانية أو عقائدية مختلفة، والابتعاد عن تجريم الآخرين، وتجنب الحكم مسبقا على روحانيات الناس، بما فيهم الأشخاص متغيري النوع الاجتماعي ومتعددي الميول الجنسية.

للصحافة دور في رفض ومحاربة التنميط الاجتماعي المبني على تعميم الأخلاقيات والمعتقدات والعادات والتقاليد، وخصوصا ذلك الذي ينتقص من مكانة أشخاص معينيين، سواء كانوا من أديان مختلفة، خلفيات إجتماعية مختلفة، أو أقليات عرقية أو طبقية أو من ذوي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية غير السائدة، وعدم تكريسها والبناء عليها، خصوصا تلك القائمة على الخرافات المتعلقة بالصحة والدين والمكانة الاجتماعية رغم أن العلم والباحثون فندوا غالبية الاعتقادات الشائعة المتعلقة بمتعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية المتعددة من كونها مرض عضوي، ومرض نفسي، ورهاب، أو إنها نتيجة حوادث أو نوع معين من التربية.

محاربة المبدأ القائم على سيادة الأقوى (الغاب) والتحكم بمصائر الأقليات الأخرى بشكل عام، سواء كان ذلك في السياسة، الاقتصاد، الحياة الاجتماعية أو الثقافية، أي أن نترك المجال دائما بديمقراطية للآخرين، ليمارسوا حقوقهم الأولية وأن يكون لهم حضور في المجتمع، وعدم اقصائهم وممارسة القمع والديكتاتورية والسلطة المركزية عليهم، وأن تكون الصحافة نصيرة الأقليات بما فيهم الأشخاص ذوي الميول الجنسية المتعددة والأدوار الاجتماعية غير المتعارف عليها، ضد من يضطهدهم ويضع قوانين تجرم أفعالهم وأشكالهم وعلاقاتهم الجنسية رغم كونها شخصية بحتة ولا تسبب أي ضرر للمجتمع أو المحيطين بهم.

وأخيرا وليس آخرا، للصحافة دور كبير في سيادة العدالة والإصلاح والمساواة، وإن تخليها عن هذا الدور لتنضم إلى خطاب الكراهية والتحريض على الآخر فيما يتعلق بعرقه أو أصله أو دينه أو ميوله الجنسية، يجرد الصحافة والإعلام من هدفهم الأسمى ويضمهم للجماعات العنصرية والقمع والاضطهاد.

أمثلة على تعاطي الصحافة الناطقة باللغة العربية مع قضايا متعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية

عنونت صحيفة اليوم السابع أحد أخبارها بـ"تأجيل محاكمة رجل أعمال متهم بممارسة الشذوذ الجنسي مع خادمه لـ61 نوفمبر" المنشور في ٠١ أكتوبر ٦١٠٢، حيث جاء النص كالتالي:

"قررت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بالتجمع الخامس، برئاسة المستشار أسامة الرشيدى، تأجيل محاكمة رجل الأعمال "خالد. خ"، بتهمة ممارسة الشذوذ الجنسى مع خادمه "محمد م"، وتعاطيهما وحيازتهما المخدرات إلى 16 نوفمبر لسماع الشهود من الأطباء النفسيين. ووجهت النيابة للمتهمين تهم إدارة وتهيئة مكانا لتعاطى مخدر "الحشيش" و"الميثامفيتامين" مقابل ممارسة الفجور، وقدم بقصد التعاطى للمتهم الأول وآخرين المخدرين المذكورين بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا".

لم يوضح الصحافي، ما إذا كانت التهمة الموجهة للمتهمين هي ممارسة الجنس المثلي فقط أم تعاطي وحيازة المخدرات، أم الاثنين معا، كما أشار إلى ممارسة الجنس المثلي بـ"الشذوذ الجنسي" و"ممارسة الفجور" التي قد تكون مصطلحات مستخدمة في أوراق الدعوى التي استقى منها الصحافي معلوماته، ولكنه تبناها دون أن يبين من خلال كتابته للخبر بإنها المصطلحات التي استخدمتها النيابة أو المحكمة.

- جاء الموقع الإلكتروني "المواطن" في التاسع من ديسمبر ٦١٠٢، تقريرا بعنوان "أنواع وأسباب وعلاج الشذوذ الجنسي" في تناولت فيه الصحافية أضرار ممارسة "الشذوذ الجنسي" بين الذكور، حسب تعبيرها وهي كالتالي: أضرار ممارسة الشذوذ الجنسي:الإصابة بمرض الإيدز الذي ينتقل عن طريق الاتصال الجنسي من منطقة الشرج، إلتهاب الكبد الوبائي الذي ينتقل عن طريق الدم الناتج عن الممارسة الشاذة، الزهري وهو من أكثر الأمراض الجنسية خطورة على الإنسان نظرًا لتأثيره على معظم أجزاء الجسم حتى بعد سنوات طويلة".

فقد أدرجت الصحافية/الكاتبة المعلومات الطبية دون مصدر طبي، أو دراسة طبية، بالإضافة لكون المعلومات التي أوردتها مغلوطة وغير دقيقة وتحمل الكثير من وصمة العار بين طياتها، فإنها ساوت - بقصد أو من دون قصد - بين المثلية الجنسية وممارسة الجنس مع الحيوانات، وممارسة الجنس مع الأطفال.

في ٦١ نوفمبر ٦١٠٢، نشرت صحيفة النبأ تقريرا بعنوان "أسرار عمليات التحويل الجنسي لـ«رجالة مصر» في تايلاند، والذي تناول عمليات التحول الجنسي التي يخضع لها الذكور للتحول إلى إناث، حيث جاء في التقرير أن

"انتشرت عمليات التحول الجنسي، التي يجريها الشواذ في تايلاند؛ من أجل التحول إلى أنثى كاملة، وذكرت التقارير أن مصر تعد من أكثر الدول في الشرق الأوسط التي يسافر منها أفراد إلى تايلاند؛ لإجراء عمليات التحول الجنسي، والذي ارتفع بنسبة 25% خلال الفترة الأخيرة".

حيث أشار الكاتب/ الصحافي إلى أن الشواذ "المثليين" عادة ما يريدون التحول لإناث، وأن هذه العمليات تتيح لهم هذا الأمر، كما أتى الصحافي بمعلومات دقيقة حول المستشفيات التي تقام فيها عمليات التحول، بما فيها عدد الموظفين من الطاقم الطبي وتكلفة العمليات، دون ذكر مصدر تلك المعلومات أو آلية استقائها.

كما سرد قصة سيدتين طلبتا الطلاق في المحكمة بسبب تحول الرجلان اللذان تزوجاهما إلى سيدات مثلهن، خاتما بقصة القبض على متحولة جنسيا أو "شيميل" كما وصفها في التقرير، مع عرض أسمها وعمرها، ومكان إقامتها، ولم ينس الكاتب / الصحافي أن يشير إلى أن الشخص "معروف بإصابته بمرض الإيدز".

نشر موقع كورة الرياضي، تفاصيل ما حدث في مباراة ريال مدريد وأتلتكو مدريد، من مشادة بين اللاعب كوكي واللاعب الشهير كرستيانو رونالدو، حيث وصف الأول الأخير بالمثلية الجنسية، وأرفد الخبر بخلفية عن شكوك دارت حول ميول اللاعب كرستيانو الجنسية كنشره لصوره على حسابه في (انستغرام) وهو نصف عار ويصور نفسه مع أدوات مكياج وخلفه شخص ما يلتقط له صورة بكاميرا احترافية، وصور نشرت له قبل عام مع الملاكم المغربي بدر هاري، "وهو الأمر الذي لم ينفه كريستيانو رونالدو حتى اللحظة" كما جاء في التقرير.

التقرير استخدم مصطلحات كالشاذ جنسيا، والشذوذ الجنسية، واعتبر أمر الميول الجنسية اتهاما، يجب نفيه أو إنكاره، واكتفى بسرد الحقائق كما جاءت.

نشرت وكالة رويترز تقريرا بعنوان "دراسة جينية تبرئ "المريض صفر" من نشر الإيدز في أمريكا" بتاريخ ٦٢ أكتوبر ٦١٠٢، تناول دراسة جديدة تكشف أن "المريض صفر" وهو مضيف طيران مثلي الجنس، أِتُهِم وقتها بنقل المرض جنسيا ولأربعين رجلا مثلي الجنس، إلا أن الدراسة خلصت إلى أن و"هذا الشخص هو ببساطة واحد من آلاف أصيبوا قبل تحديد إتش.آي.في".

فقد اعتمد هذا التقرير على دراسة علمية من جامعة أريزونا الأمريكية، ومعلومات تاريخية عن المريض الأول، بالإضافة لتعليق من أحد الباحثين في فريق البحث، دون التطرق لأحكام مسبقة أو تسميات مهينة.

وفي تغطية للقبض على فتاتين قاصرتين في المغرب بتهمة تبادل القُبل، نشرت صحيفة هسبريس الإلكترونية

المغربية في العشرين من نوفمبر ٦١٠٢، تقريرا بعنوان "مثليون مغاربة يطالبون بإلغاء تجريم "العلاقات الجنسية الرضائية"، حيث تضمن التقرير بيانا لمجموعة "أصوات لمناهضة التمييز المبني على الجنسانية والنوع الاجتماعي" المغربية، التي اعتبرت، أن ما وصفته بـ"العنف الاجتماعي" المبني على الميل الجنسي والهوية الجنسية يعد "وصمة عار ضد المعنيين"، مضيفة أنها "لم ترد إلى الآن أي تقارير عن التمييز على أساس الميول الجنسي أو الهوية الجنسية في العمل والسكن والحصول على التعليم".

كما تطرق التقرير إلى حادثة الفتاتين المقبوض عليهما، وبيان صادر عن ٢٢ هيئة حقوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يطالب من خلاله السلطات المغربية بالتراجع عن متابعة القاصرتين، و"الالتزام بالأعراف والقوانين الدولية لحماية الأقليات الجنسية والجندرية"، مع "أخذ التدابير اللازمة لضمان حماية الجميع ضد أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز بسبب الميول الجنسية و/أو الهوية الجندرية في المغرب".

استخدم الكاتب / الصحافي مصطلحات متعارف عليها عالميا، لوصف الميل الجنسي دون إهانة أو تجريح، كما سرد وقائع ورجع إلى بيانات صادرة من مؤسسات مجتمع مدني فيها مطالبات معينة في المغرب.

بتاريخ ٤ ديسمبر ٦١٠٢، نشر موقع سبوتنك نيوز العربي تقريرا مصورا بعنوان "بالصور...القبض على شبان قطريين يمارسون الشذوذ في مصر" نقلا عن صحيفة اليوم السابع، حيث جاء في في الخبر **"تمكنت أجهزة الشرطة المصرية من القبض على 3 شبان قطريين شاذين في العاصمة القاهرة، حيث نشرت جريدة "اليوم السابع" المصرية، الصور والفيديوهات، والمحتويات والملابس النسائية وأدوات التجميل، المضبوطة مع الشبان القطريين الثلاثة. وأوضحت الصحيفة أن الشبان القطريين جاؤوا إلى مصر لممارسة الشذوذ الجنسي، وتم القبض عليهم وإحالتهم لقسم شرطة العجوزة، وتحرير محضر بالواقعة حمل رقم** 89582 **"جنح العجوزة"، وبالفحص وإجراء التحريات اللازمة، ومواجهة المتهمين الثلاثة، أقروا بصحة المعلومات تفصيليا، وأنهم قدموا للقاهرة لممارسة الشذوذ، ورووا كيفية اصطياد زبائنهم بمقابل مادي، وأنهم يرتدون الملابس النسائية أثناء ممارسة الشذوذ".**

كما نشرت الصحيفة أسماء المقبوض عليهم وأعمارهم كالتالي: **"من جانبها، أمرت نيابة العجوزة، برئاسة المستشار هادي عزب رئيس النيابة، بإخلاء سبيل القطريين الثلاثة، والذى تبين أنهم المدعو "يعقوب. أ"** 22 **سنة، طالب، و"أحمد. ع"،** 22 **سنة، و"خليفة. ي"،** 20 **سنة، بضمان جوازات السفر، بعدما أثبتت التقارير الطبية عدم وجود أي إصابات بهم أو في باقي أطراف المشاجرة"**. بالإضافة لصورهم الخاصة المأخوذه من هواتفهم النقالة.

في ٤١ نوفمبر ٦١٠٢، طالعتنا صحيفة الصباح التونسية بمقال معنون بـ" مؤرخون عرب احتفوا بالجنس السحاقي" الذي تضمن معلومات تاريخية منقولة من كتب مؤرخين حول الجنس المثلي بين الفتيات، مستخدما الكلمات المتعارف عليها للتعريف بالمثلية الجنسية كالجنس السحاقي، المساحقات، الجماع، اللواط والغلام.

اتسمت المادة بالعرض دون إصدار أحكام، واكتفت بالأحكام التي أصدرها المؤرخون كـ"العلة في عدول بعض الناس بالجنس عن المجرى الطبيعي، وعلة إيثار بعض العقلاء الغلام على الجارية وإيثار بعض النسوان السحاق".

وأخذ خبر تقدم المغني الأمريكي بطلب الزواج من شريكه الفنان المولود في سوريا جوان يوسف للزواج، مساحة في وسائل إعلام متعددة، العديد منها نقلت الخبر من وكالة الانباء الفرنسية التي تناولت إعلان المغني عن الخبر خلال البرنامج التلفزيوني الذي تقدمه ايلين ديجينيريس، وحديثه حول علاقتهما وتعرفهما على بعضهما البعض.

فيما نقلت وسائل إعلام أخرى، ومنها صحيفة "مصر اليوم" الخبر مضيفة: "وهو ما أثار موجة من الجدل بشأن انتشار ظاهرة الشذوذ الجنسي، خاصة أن "يوسف" من أصل عربي". في إشارة إلى أن المثلية الجنسية غير موجودة في الثقافة العربية بل مستوردة من الغرب.

أمثلة على تقارير موضوعية، حملت طابعا إنسانيا ومهنيا في التغطية

نشرت منظمة هيومان رايتش ووتش تقريرا في ديسمبر ٦١٠٢، حول تعرض شاب لاجيء سوري للاحتجاز والتعذيب لعدة أيام على أيدي قوى الأمن اللبنانية بسبب مثليته الجنسية.

حصلنا على ثلاث تغطيات للتقرير الصادر من المنظمة الحقوقية، أولها الموقع الإخباري "عكس السير، في ٢٢ ديسمبر ٦١٠٢ الذي نقل التقرير بتفاصيله الدقيقة بما في ذلك ما جاء على لسان نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة التي اتهمت السلطات في لبنان بأنها توفر الحماية لقوى الأمن ولا تحاسبها على هذه الانتهاكات، كما نشر موقع "عنب بلدي" في اليوم ذاته، تقريرا عن التقرير الصادر من المنظمة الحقوقية العالمية دون إضافات.

أما صحيفة الأخبار اللبنانية فقد توسعت في التغطية، فنشرت في الـ٣٢ من ديسمبر ٦١٠٢ أجزاء من التقرير واستعرضت حوادث سابقة مشابهة نشرها الإعلام في السابق وما تعرض له المعتقلون من المثليون من معاملة مهينة وتعذيب، كما تضمنت التغطية تصريح من المدير التنفيذي لجمعيّة nonabeL duorP، الذي تحدث عن حال المثليين في لبنان والانتهاكات التي يتعرضون لها.

١. فيما يلي التغطية التي جاءت في صحيفة الأخبار للتعرف عليها عن قرب:

«ألا يكفي أنك لاجئ؟ ولوطي أيضاً!»

لا يتوقّف التعذيب المُمارس في المراكز الأمنيّة والسجون اللبنانيّة على المتهمين بالإرهاب والتجسّس والإخلال بالأمن، بل يطاول أيضاً الفئات المهمّشة، ولا سيما المثليين. ففي مفهوم الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة، تعدُّ الحريّات الفرديّة (ومن ضمنها الحريّة الجنسية) من الجرائم التي تهدّد «الأخلاق العامّة» وتنتهكها، ولو أن القانون لا يعبّر عن ذلك صراحة فيفيان عقيقي.

أصدرت منظّمة «هيومن رايتس ووتش» تقريراً، أمس، كشفت فيه عن تعرّض لاجئ سوري للاحتجاز والتعذيب في شباط الماضي، للاشتباه بمثليته الجنسيّة. بحسب التقرير، احتجز شادي (اسم مستعار) لدى عناصر الجيش والأمن، وعذّب على مدى 5 أيّام في مراكز المخابرات والشرطة العسكريّة ووزارة الدفاع وقوى الأمن الداخلي.

وخصّصت جميع جلسات الاستجواب لانتزاع اعتراف منه بممارسة الجنس مع رجال أو معاقبته لأنه مثلي، ولم يسمح له خلالها بالاتصال بمحامٍ، كما لم يبلّغ بالتهم الموجّهة إليه ولم يمثل أمام قاضٍ.

رحلة التعذيب

تفيد «هيومن رايتس ووتش»، بأن عناصر مسلّحين من الجيش اقتحموا خلال الشتاء الماضي شقّة يسكنها لاجئون سوريون في جونية، فاستجوبوهم وضربوهم، واستقصوا عن ميولهم الجنسيّة، واحتجز على أثرها شاب (شادي) من دون معرفة تهمته، ونقل إلى فرع المخابرات في صربا (جونية) حيث عصّبت عيناه وجرّد من ملابسه وعُذّب وضرب بالعصيّ ولُكم على وجهه خلال جلسة استجواب دامت لساعتين، ثمّ أجبر على توقيع على ورقة لم يقرأ مضمونها، ونقل إلى وزارة الدفاع في اليرزة. هناك، تعرّض لجولة أخرى من التعذيب، اقتيد إلى غرفة تحقيق تحت الأرض واستجوب لأكثر من 4 ساعات عن ميوله الجنسيّة. وتعرّض للضرب على كامل جسده، إلى أن انتزع منه اعتراف بأنه يمارس الجنس مع شركائه الذكور في السكن، من دون أن تخلو جلسات التحقيق من تعليقات عنصريّة ردّدها المحقّقون مثل «ألا يكفي أنك لاجئ؟ ولوطي

أيضاً! تأتون إلى هنا وتوسخون بلدنا. لا مجتمعنا ولا الله يقبل ذلك».

رحلة شادي مع التحقيق لم تنتهِ في وزارة الدفاع، بل نُقل بعدها إلى مركز الريحانيّة التابع للشرطة العسكريّة. هناك، أخضع لفحص شرجي قسراً، وبات ليلته في الزنزانة مكبّلاً إلى حائط. يشار إلى أن هذه الفحوص لا تملك أي قيمة إثباتيّة، وليست إلّا أحد أشكال المعاملة الوحشيّة وغير الإنسانيّة والمهينة والتي ترق إلى مستوى التعذيب. وفي اليوم التالي، تجدّدت جولة الضرب والشتم في غرفة تحقيق تحت الأرض، قبل أن ينقل إلى سرية الدرك في جونية، حيث تعرّض لممارسات مماثلة مثل «الفلقة» بواسطة العصي والقضبان والسياط، قبل أن يُنقل الى مخفر حبيش في بيروت ومن ثم أطلق سراحه.

تعذيب مُمنهج

المقابلة أجرتها «هيومن رايتس ووتش» مع شادي في آذار الماضي، إلّا أنّها أجّلت نشرها حتى انتهاء معاملات إعادة توطينه في بلد أوروبي. وخلال هذه الفترة، وجّهت المنظّمة رسائل إلى وزارتي الدفاع والداخليّة ومخابرات الجيش والشرطة العسكريّة وقوى الأمن الداخلي، تسرد فيها مزاعم التعذيب وتطلب إجراء تحقيق شامل، وهو ما ردّت عليه وزارة الداخليّة بعد شهر ونصف شهر (في31 كانون الأوّل الحالي) بأن لديها إجراءات لتقديم الشكاوى، فهي لا يمكنها البدء بأي تحقيق ومعاقبة أي عنصر لديها من دون تقديم شكوى شخصيّة من الضحية المُفترضة.

يكاد يكون التعذيب رائجاً في السجون اللبنانيّة، وهو أشدّ حدّة على الأشخاص المستضعفين، وشادي (اللاجئ السوري المثلي) هو أحد النماذج عن ذلك. تشير المنظّمة إلى أن ما تعرّض له شادي موثّق بموجب تقارير طبيّة شرعيّة، تؤكّد وجود سوائل في أذنيه، وبروز الأورام والكدمات على جسمه جراء الضرب. وتشير لمى فقيه، نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظّمة إلى أن لبنان لا يحقّق كما يجب في مزاعم التعرّض للتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوى الأمنيّة، ولا يبادر إلى اتخاذ أي عقوبة، رغم أن التقارير الدوريّة الصادرة عن المنظّمة وثّقت انتشار استعمال التعذيب من عناصر الأمن الداخلي ضد المجموعات المُستضعفة مثل مدمني المخدّرات والعاملين في الجنس والمثليين لضمان انتزاع الاعترافات في الإجراءات الجنائيّة ولمعاقبة الضحايا على الأعمال التي يُعتقد أنهم قد ارتكبوها. ففي تموز 2013، رصدت 7 حالات تعذيب محتجزين في سجون عسكريّة، من ضمنهم طفلان بعد مواجهات مع أتباع أحمد الأسير في صيدا».

حمّام الآغا وملهى غوست

لا تتوقف انتهاكات حقوق المثليين وتعريضهم للتعذيب بسبب ميولهم الجنسيّة هنا. فقد شهد لبنان نماذج أخرى للرهاب من المثليّة، والتعدّي على الحريّات الفرديّة والجنسيّة. قد تكون مداهمة حمّام الآغا، في آب 2014، نموذجاً فاقعاً عن ذلك، بعد ورود معلومات عن أعمال وصفت بـ»المشبوهة» داخله. يومها، اعتقل مكتب حماية الآداب في وحدة الشرطة القضائيّة 28 شاباً في حمام تركي في فردان بتهمة «ممارسة الجنس الجماعي والشذوذ الجنسي». تعرّض الموقوفون للتعذيب خلال التحقيقات، بحسب إفاداتهم التي صرّحوا بها لاحقاً، ولم ترد في محاضر التحضير، من الضرب المبرح بالعصي والقساطل الحديديّة والأسلاك على الرأس وكامل الجسم والركل، وما يتبعها من إذلال عبر إجبار الموقوفين على خلع ملابسهم والوقوف عراة.

وقبلها في أيار 2013، داهمت شرطة بلديّة الدكوانة والقوى الأمنيّة، من دون تنسيق مع النيابة العامّة، ملهى tsohG الذي يرتاده مثليون جنسياً، فاعتقل أربعة أشخاص واعتدي عليهم داخل المخفر، حيث صوّروا عراة. يومها، تنطّح رئيس بلدية الدكوانة أنطوان شختورة عبر الشاشات للتباهي بـ»رهاب المثليّة» الذي يتملّكه، وبإنجازاته بإقفال الملهى من دون أي إشعار قانوني بحجّة ترويجه لـ»الشذوذ الجنسي والانحلال الأخلاقي»، ولإفراغ خطابه العنصري والتمييزي باعتبار أنه «لن يسمح بحدوثه في منطقته»، التي وصفها بـ»قلعة الصمود، والتي لا يجوز أن تحوي أنصاف رجال وأنصاف نساء».

ماذا عن اللبنانيين غير المرحّلين؟

بحسب المدير التنفيذي لجمعيّة Proud Lebanon، بيرتو ماكسو، لا تتوقف المضايقات التي يتعرّض لها المثليون على ذهنيّة المجتمع اللبناني التي تميّز المثليين وتنفّس عنصريّتها فيهم، بل تشتمل على كيفيّة تطبيق القوانين المرعية الإجراء، ويضيف ماكسو أن «المادة 534 من قانون العقوبات تجرّم العلاقات الخارجة عن الطبيعة بالسجن من 3 أشهر إلى سنة، وبدفع غرامة ماليّة تراوح بين 200 ألف ليرة ومليوني ليرة لبنانيّة، علماً بأن تعريف العلاقة الخارجة عن الطبيعة مطّاطي، ولا يطاول المثليّة الجنسيّة، التي أثبت العلم منذ عقود أنها ليست مرضاً نفسياً تنمّ عنه ممارسات غير طبيعيّة».

ويستند ماكسو إلى اجتهادات قضائيّة، من ضمنها تلك التي عبّر عنها القاضي منير سليمان في إحدى ندوات جمعيّة duorP حول الفئات المهمّشة. يفيد سليمان بأن هذه المادة صيغت بعبارات واسعة غير واضحة وشاملة، تترك مجالاً واسعاً للتفسير والتأويل بقدر مخيّلة المحقّق أو من يتولّى سلطة الملاحقة. فباتت تطبّق في لبنان على المثلية الجنسيّة، وبعض العلاقات الجنسيّة. أولاً لشمولها الكلّ (العلاقة المثليّة وغير المثليّة)، وثانياً لشمولها كلّ أنواع الاتصال الجنسي، وثالثاً لتفسيرها الطبيعي من دون تحديد معايير هذا التفسير، إن كان عبر اعتماد المفاهيم الدينيّة في بقعة يتقاسمها النفوذ الطائفي الذي يتدخّل بالحياة الحميميّة للفرد، أو النظريات الفلسفيّة خصوصاً أن الحديث عمّا يخالف الطبيعة هو بحدّ ذاته مخالفة للطبيعة باعتبار أن ما من قاعدة تشير إلى كون المختلف عمّا هو رائج هو حكماً غير طبيعي.

يذكّر ماكسو بأن المثليين ليسوا فقط من اللاجئين السوريين الذين يلقى بعضهم عناية الجمعيّات الدوليّة، وإنّما من المواطنين والمقيمين، باعتبار أن هناك حالات فرديّة كثيرة مثل «فتاة متحوّلة جنسياً اعتقلت في مخفر الرملة البيضاء وبقيت لمدّة 3 أيام موثوقة على كرسي غرفة التحقيق لعدم معرفة عناصر الأمن إن كان عليهم سجنها في سجن النساء أو

سجن الرجال». فهؤلاء يتعرّضون للمضايقات وللتميز والتعذيب، وتنتهك حرمتهم وكرامتهم، ويحاكمون بتجريدهم من حقوقهم المدنيّة فقط بسبب ميولهم الجنسيّة، من دون أن يكون هناك أي جهة تحميهم.

٢. حاز تأسيس مسجد للمثليين جنسيا في جنوب أفريقيا على تغطية إعلامية واسعة، منها تغطية صحيفة المدن اللبنانية في الرابع والعشرين من ديمسبر ٢٠١٦، والتي تضمنت الخبر ذاته، مع استعراض لقوانين البلد ذاتها التي تسمح بافتتاح مثل هذا المشروع، بالإضافة إلى مقابلة مع القائم على المشروع ورواده، لإعطاء صورة من مختلف الزوايا على المشروع أو المبادرة، وهي كالتالي:

مسجد للمثليين في جنوب افريقيا

عندما ظهر محسن هندركس في وثائقي "جهاد من أجل الحب" (A Jihad for Love) في العام 2007، أصدرالمجلس التشريعي الإسلامي في دولة جنوب أفريقيا حكماً أعلن فيه الإمام وطالب جامعة الدراسات الإسلامية في باكستان، مرتداً. جاء الحكم رداً على دعوة هندركس في الوثائقي إلى إعادة تفسير النصوص الإسلامية للتوفيق بين الدين والمثلية الجنسية.

لم تكن خطوة هندركس الأولى من نوعها، فهو قبل عقد من الزمن، أي في العام 1996، أعلن عن مثليته في المسجد الذي يدرّس فيه. ما أجبره لاحقاً على تقديم استقالته. بعدها، قام بتخصيص مساحة في مرأب منزله، كمكان من أجل توفير الدعم النفسي والروحي لمجموعة من المثليين المسلمين، تحولت لاحقاً إلى منظمة The Inner Circle – TIC، استطاعت بإدارة هندركس، أن تبني على مدى عشرين عاماً، ملتقى عالمياً إسلامياً يدعو إلى تحرر المثليين المسلمين، وحظر التمييز ضدهم على أساس التوجه الجنسي والهوية الجندرية.

افتتاح "مسجد الأمر" لم يكن ممكناً لولا جهود المنظمة الراعية له. تضم المنظمة مكاتب، كافيتيريا، قاعة مناسبات، وغرفة استقبال لتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية للزائرين من مجتمع المثليين والمتحولين، إضافة إلى مسجد يقدم شهادات عقد زواج إسلامي للأفراد المثليين يقيمها هندركس نفسه. يمثل المسجد تجسيداً لسخط زائريه على استبعاد النساء وتهميش المثليين في مساجد مدينة كيب تاون، ويأتي كتعبير عن الحاجة إلى الانتقال من سيطرة الذكور والفكر الذكوري في المساجد، إلى المساواة بين الجنسين.

يرى هندركس، في حديث إلى "المدن"، أن إسم مسجد "الأمر" يعكس اختلاف مريديه من المثليين والمغايرين، نساءً ورجالاً. مع ذلك يجمع هؤلاء "إيمان بالحاجة إلى مناهضة الأبوية وإعادة التفكير في الإسلام العقائدي". يحاول الجامع أن يجعل الشعائر، والأقدس منها تحديداً، أي الصلاة وما يتبعها يوم الجمعة، في متناول جميع القاصدين، بغض النظر عن جنسهم وجنسانياتهم وهوياتهم الاجتماعية والجندرية.

يقول مومو، وهو أحد زائري المسجد، لـ"المدن"، إن المركز كان من مراكز التحول التي حصلت في حياته. كـ"شخص مثلي من منطقة شمال أفريقيا لا أملك مساحة آمنة أمارس فيه نشاطاتي في ما يخص ميولي الجنسية بحرية، وجدت ذلك في مسجد الأمر". أما الخطابات التي قدمت في المسجد، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم إقتصادية أم دينية، فـ"هي

خطابات تقدمية وتراعي الحريات والمساواة بين كل الناس، بغض النظر عن الهويات الجندرية والجنسانية الخاصة بهم".

ويرى محسن هندركس أن المسجد أكثر من مكان تعبد. فالمسجد مساحة نقاش أيضاً، ومساحة آمنة للذين يريدون التوفيق بين "هوياتهم غير النمطية" وإيمانهم. لا يخفي هندركس أن خطبة الجمعة تطال مواضيع مثيرة للجدل، تخص عدم المساواة بين الجنسين في التشريع الإسلامي، مؤسسة الزواج الإسلامي، وحقوق المرأة الجسدية والجنسية، بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بالصحة الجنسية.

ووجدت مونيك في المسجد خدمات استشارية نفسية بأسعار معقولة. لكن الأسعار لم تكن السبب الأساسي للجوء إليه، بل "لأنني أردت مستشاراً مسلماً لا يصدر أحكاماً عليّ بسبب قيمي ومعتقداتي الإسلامية المختلفة". وكامرأة، "الشيء المفضل لدي هو أنه لا يوجد فصل بين الجنسين في المسجد. فهذا هو المكان الوحيد حتى الآن الذي أديت فيه الصلاة خلف امرأة وأميت المصلين بنفسي. ما فتح لي طريقاً جديداً تماماً للنظر في الصلاة والمجتمع. كما أنني قدمت هنا أول خطبة جمعة لي، الأمر الذي كان يستحيل التفكير فيه في العام الماضي. الخطبة جعلتني أفكر في قوة صوتي وأدركت أنه يمكنني تقديم مساهمة قيمة من خلال هذا المنبر".

لا شك في أن المسجد يستغل الحماية التي يضمنها دستور دولة أفريقيا الجنوبية لمجتمع الميم (المثليين والمتحولين). فهو أول دستور يحظر التمييز على أساس التوجه الجنسي عالمياً، منذ العام 1996، ودولته هي الدولة الوحيدة في القارة الأفريقية التي تسمح بزواج المثليين، وهي الملاذ الأول للمهمشين من مجتمع الميم، الهاربين من الدول المجاورة. بالتالي، فإن المصلى قانوني، ويعتبر تحت حماية الدولة من أي عنف قد يتعرض له. بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن المسجد تحت أي تهديد مباشر من جماعات إسلامية متطرفة. وهذا ما يرده هندركس إلى الهدوء الذي تعمل فيه المنظمة وقيمها. فهي لا تصطدم مع أئمة المساجد الأخرى، ولا تجادلهم "إلا بالحسنى".

٣. يحتفل المثليون في الجزائر في العاشر من شهر أكتوبر من كل عام بيوم التضامن مع المثليين في الجزائر تحت مسمى "تان تان"، هذا العام قامت زميلة من وكالة الأنباء الفرنسية بتغطية الحدث وتسليط الضوء على وضع المثليين في هذا لبلد، نشره الموقع الالكتروني لفرنسا ٤٢ بتاريخ ٢١ أكتوبر ٦١٠٢. التقرير تضمن مقابلة مع شاب مثلي جزائري تحدث فيها عن ما يعانيه وكيف يعيش في الجزائر مع مثليته الجنسية.

اليوم التضامني "تان تان": "أن تكون مثليا في الجزائر هو لعنة"

بمناسبة إحياء النسخة العاشرة ليوم التضامن مع المثليين في الجزائر، أو ما يعرف بـ"تان تان"، التي كانت العاشر من الشهر الجاري، فرانس24 تعرض بورتريه طالب شاب من جنوب البلاد مجبر أن يعيش حياة مزدوجة.
في الوقت الذي تنظم فيه مسيرات للمثليين في عدد من البلدان الغربية، يحتفل فيه هؤلاء في جو من الفرح للتعبير عن اعتزازهم بالانتماء لهذه الفئة، احتفل مثليو الجزائر، بسرية تامة، في العاشر من الشهر الجاري بيوم التضامن مع المثليين الجزائريين ،الذي يطلق عليه "تان تان"، في نسخته العاشرة. الاحتفال يكون بشمعة واحدة رمزا قويا للتضامن في بلد يعاقب فيه القانون الحب بين شخصين من نفس الجنس.

أنيس يعيش نفس المعاناة التي يعيشها باقي المثليين في الجزائر. "هي طريقة غير مباشرة لأقول لكل العالم إني مثلي، وإني موجود"، يقول هذا الطالب البالغ من العمر 25 عاما. أنيس هو أصغر أخوته الخمسة، يقطن مدينة بشار، وهي مدينة صحراوية، في أقصى الجنوب الجزائري غير بعيد عن الحدود المغربية. توجهه الجنسي كان واضحا بالنسبة له منذ الصغر، فيقول "أعرف ذلك منذ طفولتي، لكن لم أكن أتحمل الأمر. كنت أعلم أني مختلف عن الآخرين فقد كانت لدي جاذبية نحو الأولاد". ورغم ذلك لم يتقبل أنيس الأمر إلا بعد مرور سنوات عديدة.

حصل تحول في حياته عندما بدأ يتابع دراسته في الجامعة وكان عمره 21 عاما. هل كانت قصة حب؟ "لا، يرد ساخرا. قصة عابرة لأن الناس لا يقبلون بأنفسهم كما هم". والسبب أن المثلية في الجزائر يعاقب عليها القانون. فحسب الفصلين 333 و338 من القانون الجنائي، المثليون يعاقبون من شهرين حتى عامين وبغرامة تتراوح بين 500 حتى 0002 دينار (1 يورو يعادل حوالي 31 دينار). وإن كان أحد الفاعلين قاصرا، تصل العقوبة إلى ثلاثة سنوات سجنا وغرامة بعشرة آلاف دينار. "المثليون يعيشون مختبئين. ليس للعيش في سعادة، وإنما حتى لا تسلب منهم حرياتهم بكل بساطة".

لقاءات بفضل فيس بوك

حبه الأول، "قصة عابرة"، كانت مع رجل يكبره سنا. "تعارفنا على فيس بوك. كان عمره بين 35 و36 عاما، ويقبل بمثليته عكسي أنا". هذا الرجل لم يكن يعيش في بشار وإنما في شمال البلاد. تبادل الرجلان كثيرا من الرسائل. في يوم من الأيام قرر أنيس أن يسافر إلى مدينته. "كلمته في الهاتف والتقينا. استقبلني في بيته والعلاقة بدأت بهذه الطريقة". "كان لطيفا. في البداية، سألته لم أنا مختلف. كان الوضع صعبا بالنسبة لي وانتهى بي الأمر إلى الابتعاد عنه. لم يتحمل ذلك. لم تدم علاقتنا سوى أربعة أشهر تقريبا".

ومنذ ذلك الحين، تعددت اللقاءات مع أشخاص آخرين. والقاسم المشترك بينها هي أنها كانت قصيرة المدة جدا. "تلتقي بأشخاص بفضل فيس بوك -من المستحيل جدا أن تنظم لقاءات في أماكن عامة- لا يتحملون مثليتهم. فتقضي ليلة واحدة ثم تنتهي المسألة، إنه أمر محزن. الناس كذابون. يعدونك بأن تعيش معهم علاقة حقيقية لكنهم يتركونك بمجرد ما تنتهي أول علاقة جنسية معهم. هذا ما حصل لي مرتين أو ثلاثة وأحزنني ذلك كثيرا. من الصعب جدا أن نلتقي شخصا يمكن أن تكون لنا معه علاقة" جدية.

عرف الحب مرة واحدة. "كان شخصا متدينا جدا، دامت قصتي معه شهرا كاملا. وتخلى عني بعد أن قال لي إنها خطيئة ولا يمكن لنا أن نستمر فيها. هذا الرجل قال لي إنه يحبني وسيظل يحبني دائما، وأنا كذلك. لكن احترمت اختياره ولم نعد نتحادث بالمرة. لا أراه إلا قليلا، فنتبادل التحية لا أقل ولا أكثر".

"أنت مجبر أن تكون منافقا"

لا يوجد أي شخص في محيط أنيس يعلم أنه مثلي. "إنني شخص لا أحب الظهور. ربطتني علاقات بأصدقاء مثليين على فيس بوك، لكنهم معدودون على الأصابع. هم مثلي. نلتقي من حين لآخر ويمكن لنا أن نتناقش ونتبادل أطراف الحديث حول أشياء حميمية جدا". ويثير هذا الشاب باحتشام غياب "الجنس" و"العلاقة المستقرة". "نتعاون، نحن جميعا في نفس المحنة"، يؤكد أنيس.

لكن أنيس لا يعيش في سلام مع نفسه. ويعاتب نفسه بقسوة "عندما تكون مثليا في بشار، فأنت مجبر أن تكون منافقا. آسف على الكلمة. أعيش حياة مزدوجة هنا، مثليتي أعيشها في سرية تامة. مثلا لدي حسابان على فيس بوك، حساب مجهول الهوية للقاءات، وآخر بهويتي الحقيقية أستخدمه لأجل النقاش ومغازلة الفتيات ولأظهر لأصدقائي وللآخرين أني مثلهم، أمر يؤلمني كثيرا".

رغم حذره الشديد كاد يتعرض لمشاكل كبيرة من قبل أحد الأشخاص. "لم أرد لقاءه. وهددني بالتوجه إلى أسرتي حتى يخبرهم أني مثلي، كنت مجبرا لأن أمارس الجنس معه حتى لا يكشف أمري لعائلتي"، يحكي أنيس محاولا التقليل من الحادث.

أنا مثقف، لدي حياة جامعية، ونشيط جدا. تعرضت للتهديد من طرف شخص لا يحمل أية شهادة ولا يعرف أي شيء... لقد جرحت مشاعري".

كان ممكنا أن ينتهي الأمر بشكل سيء. ابتزاز هذا الشخص كان من الممكن أن يستمر لمدة طويلة. "كانت المرة الأولى والأخيرة. أعتقد أنه تزوج لأنه توقف عن تهديدي. الزواج مقدس لا يمكن أن تكون لك علاقات أخرى"، يفيد أنيس.

"خطيئة في الإسلام"

عندما نسأله حول مستقبله يرد بشكل مباشر. "لا أريد أن أفكر في ذلك، أريد أن أعيش اللحظة الآنية. مستقبلي غامض، غير واضح إن بقيت في الجزائر. إن كان بإمكاني السفر إلى الخارج، الولايات المتحدة أو إلى كندا، يمكن أن أعيش مثليتي بكل حرية. وفي حال بقيت لا يمكن إلا أن أظل منافقا وأواصل حياتي الحالية".

ويرفض هذا الشاب أن يصارح أبويه بالحقيقة. "إن قلت لأبوي إني مثلي فقد أفقدهما وهو ما لا أريده. يمكن أن يغيرا يوما رأيهما لكن في الوقت الحالي من المستحيل. وزن الدين والتقاليد كبير جدا".

والدتي تتباهى أن لها ولدا وسيما وسيقيم حفل زواج جميلا. إن قلت لها إني مثلي كل أحلامها ستتبخر. ستشكل صدمة بالنسبة لها". ولذلك يفضل أن يضحي بنفسه ولو أنه لا يستخدم هذه الكلمات في حديثه. يركز على مكانة التقاليد والدين. "الكل يعتقد أنه حرام، ممنوع، خطيئة في الإسلام"، يؤكد في نهاية حديثه.

لكن، رغم أنه مستعد للتضحية، يرفض أنيس أن يقوم بدور مسرحي إرضاء للمجتمع. في الوقت الذي يتزوج فيه الكثير من المثليين تمويها لمثليتهم أمام المجتمع، هو يرفض ذلك كليا. "سيكون سجنا بالنسبة لي. أحلم دائما أن ألتقي بشاب يفهمني ويحبني، ويخرجني من هذه الغرفة السوداء التي أعيش فيها. في يوم من الأيام كان لي نقاش مع مثلي يكبرني سنا ومتزوج. قال لي أن تكون مثليا في الجزائر لعنة. أحتفظ دائما بذلك في بالي. أعتقد أن هذا صحيح".

أمثلة لمواد إعلامية واقتراحات لجعلها أكثر مهنية وموضوعية

نشر موقع أسرار الأسبوع المصري بتاريخ ١١ أكتوبر ٦١٠٢، خبرا بعنوان "سائق يستدرج طفلا لممارسة الشذوذ في أسيوط" حيث تستخدم كلمة الشذوذ للتعبير عن أي فعل جنسي لا يحدث بين ذكر وأنثى، وخارج إطار الزواج، حتى لو كان اغتصاباً للأطفال وهو أمر فيه خلط، وفيه إشاعة لمفهوم خاطيء بأن المثليين يهدفون لممارسة الجنس بأي طريقة حتى وإن كانت الاعتداء على الأطفال واغتصابهم.

وجاء في الخبر "تمكن ضباط مديرية أمن أسيوط من القبض على شاب «شاذ جنسيا» استدرج طفلا وحاول ممارسة الشذوذ معه. وكان اللواء عاطف قليعى مدير أمن أسيوط قد تلقى إخطارا من مأمور مركز شرطة البدارى يفيد بورود بلاغ من ص. ك. ح- 45 سنة -فني بهندسة ري البدارى"، مقيم بالبداري، بقيام سائق توك توك (مجهول) بمحاولة استدراج نجله "س. ص. ك- 11 طالب بالصف الأول الإعدادي"، واصطحابه لمنطقة نائية للاعتداء عليه جنسيًا أثناء استقلاله «التوك توك»، ولاذ السائق بالفرار بعد أن استغاث الطفل. وبإجراء التحريات السرية بمعرفة ضباط مباحث المركز توصلت إلى أن مرتكب الواقعة "ا.ع.م. ب - 21 سنة -سائق توك توك" مقيم بالعقال القبلي دائرة المركز، وعقب تقنين الإجراءات تم ضبطه، والتوك توك المستخدم في الواقعة. وباستدعاء شاهدة الواقعة "د. م.ع -31 سنة -دبلوم" تعرفت والطفل على المتهم، وأفادا بأنه مرتكب الواقعة، وبمواجهته أقر بارتكابه الواقعة، وعلل ذلك لرغبته في ممارسة الشذوذ الجنسي معه".

من الواضح من خلال شرح الحادثة أن المتورط فيها حاول اغتصاب الطفل وليس مثلي جنسيا أو ما يسمى باللغة الدارجه "شاذ"، وهناك خلط في المصطلحات وتعميم للمفاهيم وتعويمها لتشمل كافة العمليات الجنسية بما في ذلك الاعتداء على الأطفال. كان من الأجدر استخدام وصف المعتدي أو المغتصب أو البدوفيل كما يسمى بالإنجليزية، بدلا من استخدام وصف الشاذ، رغم ان استخدام وصف الشاذ والشذوذ للمثليين جنسيا مرفوض أيضا.

نشر الموقع الإلكتروني الإخباري "المواطن" خبرا بعنوان "تفاصيل مقتل عامل بسبب الشذوذ الجنسي" في الخامس عشر من أكتوبر ٦١٠٢، ورغم أن العنوان يشير إلى أن العلاقة المثلية الجنسية هي سبب الجريمة، إلا إنه لا يتضح من خلال الخبر أية علاقة للمثلية الجنسية بالجريمة، وأنه كانت تربط الأثنين علاقة جنسية هو أمر لا علاقة له بالجريمة ولا حتى بالخبر.

فعلى كاتب الخبر، إما أن يتحرى السبب وراء الجريمة أو يمتنع عن ذكر أنه كانت تربطهما علاقة مثلية، لأن لا علاقة لهذه المعلومة بسياق الخبر، وليست سبب وقوع الجريمة.

هذا النوع من الأخبار وسوق المثلية الجنسية كسبب للجريمة وللقتل هو تحفيز على ربطها بالإجرام وبالقتل وتجييش مشاعر الناس ضدها بطريقة غير مباشرة.

وجاء في الخبر : "ألقت إدارة البحث الجنائي، بمديرية أمن الأقصر، القبض على شخص، قتل عامل ضربًا بالرصاص؛ لوجود علاقة جنسية شاذة. وورد بلاغ لغرفة عمليات النجدة، بالعثور على جثة لأحد الأشخاص ملقى داخل غرفة «مرشح مياه الغابات» الكائن بالطريق الصحراوي الغربي بناحية «سيول الملاحة» دائرة مركز القرنة. وبالانتقال تبين أن الجثة لشخص يدعى «ع.ع.ا» 30 عامًا، عامل بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقرنة، مقيم دائرة المركز، وبها إصابات عبارة عن طلق ناري أعلى الكتف الأيسر وأخر بالبطن. وتم إخطار النيابة العامة التي أمرت بانتداب الطبيب الشرعي؛ لإجراء الصفة التشريحية على جثة المتوفي، وتكليف خبير الأدلة الجنائية بمصلحة الأدلة الجنائية بالأمن العام؛ لعمل المعاينة الفنية على محل الواقعة. ووضعت إدارة البحث الجنائي، بالاشتراك مع فرع الأمن العام بالأقصر، خطة بحث، وتشكيل فريق بحث من الضباط، وأسفرت عن القبض على مرتكب الواقعة، ويدعى «ا.ث.م.ا» 44 عامًا، فني تشغيل بشركة مياه الشرب والصرف الصحي، مقيم دائرة المركز. وعقب تقنين الإجراءات، واستئذان النيابة العامة، تمكن فريق البحث من ضبط المتهم المذكور. وبمواجهته، اعترف بارتكابه الواقعة، وأضاف أنه ارتبط بعلاقة جنسية شاذة مع المجني عليه، فقام بالتربص به بمحل عمله، وأطلق عيار ناري صوبه من سلاح فرد روسي محلي الصنع كان بحوزته، ما دعا المجني عليه إلى الدفاع عن نفسه وضربه بفأس كانت بجواره، ما أحدث إصابته بالرأس، فأطلق عليه عيار ناري أخر بمنطقة الكتف للتأكد من مفارقته للحياة، وأرشد عن السلاح الناري المستخدم في الواقعة".

جذبت حادثة تمرير قانون منع الاتجار بالبشر في تونس الصحافة لتناول الموضوع، خصوصا وأن هناك تحرك الشارع لإغلاق بيوت تجارة الجنس المرخصة والمتواجدة منذ زمن طويل.

فقد نشرت صحيفة العرب الإلكترونية الصادرة من لندن في العاشر من أكتوبر تقريرا بعنوان "منع الاتجار بالبشر يمهد الطريق أمام غلق المواخير في تونس" حيث تناولت الصحافية / الكاتبة القضية وتأثيرها على الظروف الاجتماعية والماديّة لعاملات الجنس، بالإضافة لمطالبهن، واستعراض للقوانين التي قد تستخدم لاغلاق هذه البيوت والإضرار بعاملات الجنس فيها.

ولكن الكاتبة استخدمت كلمات مثل مواخير: وهي الكلمة التي تعني بالعربية الفصحى بيوت الفساد، وكان بالإمكان استخدام كلمة بيوت تجارة الجنس، والبغاء وكان بإمكانها استخدام كلمة ممارسة تجارة الجنس.

وجاء التقرير كالتالي: "تمرير قانون منع الاتجار بالبشر الذي يعد مكسبا لتونس سيمهد الطريق أمام غلق المواخير ومن ثم التحول من البغاء المقنّن والعلني إلى البغاء السري.

تونس - بدأ الجدل حول المواخير في تونس يتأجّج بعد المصادقة على قانون منع الاتجار بالبشر منذ أشهر قليلة، وما رافق ذلك من حملات ممنهجة من قبل الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية، ضدّ عاملات الجنس بماخور تونس العاصمة. وقامت الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية والتي تشرف على ملفّ المواخير بطرد عشرات العاملات من ماخور العاصمة الواقع في نهج "عبدالله قشّ"، وهو أحد الأولياء الصالحين في تونس، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروفهن الاجتماعية والماديّة.

وتتعرّض عاملات الجنس في "عبدالله قشّ" واللاّئي قمت بإجراء مقابلات معهنّ بعد الحصول على موافقة رسمية من قبل وزارة الداخلية في إطار القيام ببحث علميّ حول البغاء المقنن في تونس، لمضايقات إدارية وصلت إلى حدّ التهديد بالطرد وتلفيق تهم لهنّ لشطبهنّ نهائيا من الملف الخاص بالشرطة العدلية.

ولا تتمتع عاملات الجنس في تونس، رغم وجود قانون واضح ينظّم عملهن، بالتغطية الاجتماعية (مطلبهن الأساسي)، وكنّ منذ عهد البايات مصدر دخل للدولة نظرا إلى التزامهنّ أكثر من غيرهن بدفع الضرائب؛ فدولة الباي والداي خيّرت تنظيم البغاء وتجارة الخمر وإدخالهما في المنظومة الاقتصادية للبلاد بدل تجريمهما.

ولم يكن البغاء في تونس وقت الاحتلال خاضعا لأي منطق ديني أو أخلاقي، بل كان من الأنشطة المحايدة الخاضعة لإدارة الدولة. وقامت سلطات البلاد، في إطار مكافحة الأمراض التناسلية في ذلك الوقت، بوضع إطار قانوني خاص ينظّم البغاء. وقبل صدور المرسوم المؤرّخ في 30 أفريل 1942 والذي يتكون من أكثر من 50 فصلا حول شروط تنظيم عمل المومسات (مصطلح قانوني) والذي مازال العمل به جاريا إلى اليوم، تمّ إصدار قرار في 12 مارس 1889 يقرّ الوجود القانوني لعاملات الجنس في تونس ومن مختلف الجنسيات والأديان رغم وجود تمييز ضدّ المسلمات اللاّئي لا يُسمح لهنّ بدخول ماخور "عبدالله قشّ" المخصص لليهوديات فقط، كما لا يُسمح لهنّ بقبول زبائن من غير دينهنّ.

عاملات الجنس اللائي تحدّثت إليهن بفضول وتحدّثن إليّ بهستيريا يعانين الفقر والاضطهاد والعنف أكثر من غيرهنّ. وهن خاضعات لنظام إداري بيروقراطي؛ ليس من حقهنّ الخروج إلاّ بترخيص رسميّ ويتمّ طردهنّ خارج الماخور بسبب أو دونه ليجدن أنفسهنّ دون مأوى أو سند وعرضة لاستغلال شبكات الاتجار بالبشر.

وبشهادة منهنّ أكّدن لي أنه خلال الاستحقاقات الانتخابية التي عاشتها تونس بعد الثورة شاركن في الترويج لهذا الحزب أو ذاك بهدف تحسين ظروفهن، حيث قالت لي إحداهنّ وهي مالكة ماخور سابقة جرّدت من رخصة العمل مؤخرا، "في الانتخابات التشريعية الأولى كنت أوزع منشورات لحركة النهضة وأشجع الناس الذين أعرفهم كي ينتخبوها لأني ظننت أن قادتها يخافون الله وسيحسّنون ظروفنا لكنهم بعد أن صاروا في الحكم ضغطوا علينا وفرضوا علينا نظام عطل جديد".

وبدأ الحديث عن إغلاق المواخير في تونس قبل المصادقة على قانون منع الاتجار بالبشر بسنوات، فأول ظهور للجماعات السلفية كان ذات جمعة بعد أشهر قليلة من ثورة 14 جانفي 2011 عندما شنوا هجوما عنيفا على ماخور العاصمة بالمدينة العتيقة، مطالبين بإغلاقه بتعلّة حماية "الآداب العامّة" استنادا إلى الشريعة الإسلامية.

وقام "أسود السنّة" بالهجوم على أغلب المواخير في تونس التي أغلقت أبوابها دون أن تتدخل الدولة لحماية العاملين فيها والذين تعرّضوا إلى الهرسلة وكل أنواع المضايقات. ولم يتبق سوى ماخور صفاقس وماخور العاصمة وهما في طريقهما نحو الإغلاق خاصة بعد تمرير قانون منع الاتجار بالبشر وتصاعد دعوات المنظمات النسوية إلى إغلاق هذه المواخير الشاهدة على تاريخ تونس.

وصادق مجلس نوّاب الشعب، خلال جلسة عامة وبحضور وزير العدل عمر منصور والوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة خالد شوكات، في 21 جويلية الماضي، على مشروع قانون أساسي عدد 2015/29 متعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

ويهدف هذا القانون إلى منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، ومكافحتها بمنع الاتجار بهم وزجر مرتكبيه وحماية ضحاياه ومساعدتهم. كما يهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية. وبحسب القانون نفسه فإنه يعد اتجارا بالأشخاص استقطاب أو تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو تحويل وجهتهم أو ترحيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم باستعمال القوة أو السلاح أو التهديد بهما أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الحيلة أو استغلال حالة استضعاف أو استغلال نفوذ أو تسليم أو قبول مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر وذلك بقصد الاستغلال أيا كانت صوره سواء من طرف مرتكب تلك الأفعال أو بوضعه على ذمة الغير لاستغلاله.

ويشمل الاستغلال، استنادا إلى الفصل الثاني من القانون، استغلال بغاء الغير أو دعارته أو غيرهما من أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو التسول ونزع الأعضاء أو الأنسجة أو الخلايا أو الأمشاج أو الأجنة أو جزء منها أو غيرها من أشكال الاستغلال الأخرى.

وقبل المصادقة على قانون منع الاتجار بالبشر انخرطت تونس في المنظومة الدولية الحقوقية لمكافحة هذه الظاهرة عبر المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة "لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" بمقتضى القانون عدد 63 المؤرخ في 23 جويلية 2002 وصادقت عليها تونس بموجب الأمر عدد 2101 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002.

كما وضع المشرّع التونسي في المجلة الجزائية العديد من الفصول المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر مثل تجريم البغاء خارج الأطر القانونية والتحريض عليه (من الفصل 231 إلى الفصل 235) والمتجارة بالأطفال والجرائم الجنسية مثل الاغتصاب (من الفصل 227 إلى الفصل 229) والتحرّش الجنسي (الفصل 226).

ورغم غياب إحصائيات دقيقة عن الاتجار بالبشر فقد أصدرت وزارة الداخلية أرقاما سنة 2015 حول الظاهرة. وكشفت أنه من أهم أشكال الاتجار بالبشر استغلال النساء لأغراض جنسية، حيث تمّ رصد 500 حالة استغلال جنسي في السنة نفسها.

وفي سنة 2013 قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع وزارة العدل التونسية وبتمويل من وزارة الخارجية الأميركية بإعداد دراسة خلال أربعة أشهر حول الاتجار بالبشر في تونس. وأفادت الدراسة بأن الأطفال والنساء هم الأكثر عرضة لمخاطر الاتجار بالبشر باعتبارهم ينتمون إلى الفئات المستضعفة التي تضم أساسا الفقراء والعاملات بالمنازل اللاّئي يتمّ استغلالهن من قبل "سماسرة" هدفهم الوحيد هو الربح الماديّ.

تناولت الصحافة المصرية حادثة قتل أحد الأشخاص على يد مدربه للكونغ فو، وأقحم خلال التغطية العلاقة المثلية التي تربط الأثنين، كما تطاولت بعض وسائل الإعلام، كتلك التي سنعرضها لاحقا، بإعطاء نفسها الحق في نشر أسماء وعناوين، ومهن المتورطين في الحادثة. وجاء في عنوان ومضمون الخبر استخدام مصطلح "شاذ جنسيا" التي وصف بها المجني عليه، والعلاقة المثلية التي تربط الأثنين بـ"الشذوذ الجنسي" و"العلاقة غير الشرعية".

فقد نشر موقع المتحدة نيوز تغطية الخبر بتاريخ ١٧ أكتوبر بعنوان: "السجن ٣ سنوات لمدرب "كونغ فو" قتل شاذ جنسياً فى المقطم"، وهي كالتالي:

"قضت محكمة جنايات القاهرة، بمعاقبه المتهم احمد محمود يوسف مدرب كونغ فو بالحبس ٣ سنوات مع الشغل والنفاذ وذلك لاتهامه بقتل مهندس في منزله، اثر رفضه ممارسه علاقة شاذه طلبها المجنى عليه من المتهم وذلك بعد اعتيادهما الممارسة سوياً لخمس سنوات.

صدر الحكم برئاسة المستشار جعفر نجم الدين وأمانه سر سيد نجاح.

البدايه بتلقي قسم شرطة المقطم بلاغاً يفيد بالعثور على مهندس مقتول، داخل شقته الكائنة، فى شارع ٩ بمنطقه المقطم، في ظل ظروف غامضه وبإنتقال قوات مباحث القسم الي العقار محل الجريمه تبين ان المجنى عليه جثه هامده ملاقاه في ارضيه الشقه وبدون اى تلفيات في الشقه او اثار لكسر الباب ، وتم سرقه هاتفه المحمول من قِبل الجانى.

وبتكثيف التحريات من قِبل رجال المباحث تبين ان اخر شخص تمت رؤيته عند المجنى عليه هو مدرب الكنغو فو الخاص بالقتيل، والذي كان دائم استضافته في منزل الذي وقعت به الجريمه، وبالتحرى عنه تبين انه يبلغ من العمر ٢٥ عام وطالب بكليه الحقوق، وفي نفس يوم الحادث سافر الي مدينه الاسكندرية هرباً من افتضاح أمره، ولكنه عاد وسلم نفسه الي قسم الشرطة.

وأثبت المتهم في اعترافاته امام النيابه العامه انه هو من قتل المجنى عليه وانه كان علي علاقه غير شرعيه بالقتيل ، فكانا يمارسان الشذوذ الجنسي سوياً ، واقر المتهم انه يوم الحادث طلب منه المتهم البقاء معه وقت أطول وهو الذي رفضه المتهم ونشب علي اثر ذلك مشاداه بينهما تطورت الي ضرب المتهم للمجنى علي رأسه بفازه احدثت به جرح قطعى فى الرأس.

كما اقر المتهم في اعترافاته انه برغم حاله النزيف التى كان عليها القتيل إثر إصاباته بالرأس الا انه كان مصمم البقاء معه لإتمام العلاقه الاثمه بينهما ، وهو ما دفع المتهم التخلص من القتيل بلف سلك تليفونى علي رأسه ولكنه انقطع فور شده ، وفي محاوله من القتيل لتهديد القاتل احضر سكيناً من المطبخ لاجبار المتهم علي الجلوس سوياً ، الا انها كانت الأداه التى استخدمها القاتل في إنهاء حياه المجنى عليه ، ونظرًا لانه قوى البنيه ومدرب رياضي استطاع التغلب عليه وخطف السكين منه وظل يسدد له عدة طعنات في الصدر ولم يتركه الا بعد ان فارق الحياة".

ممارسة الجنس بمقابل مادي ممنوعة قانونيا في عدد كبير من الدول إلا تلك التي تشرعها وفق قوانين تحفظ للعاملين فيها حقوقهم وصحتهم وكذلك لطالبي الخدمة أو الزبائن، كما أن لا يحق لنا ولا لغيرنا الحكم على العاملين فيها بالعهر والانحطاط، كما أن الانتماء الديني ودرجة التدين ليست هي معيار التعامل، لذا لا يحق لنا ولا لغيرنا وسم الناس بالكفر أو القيام بأفعال محرمة خصوصا في صحف ووسائل إعلام موجهة للجميع، فهو ما يندرج تحت الفكر التكفيري وخطاب الكراهية الذي يوصم الآخرين بالابتعاد عن الدين والأتيان بالمحارم فيخلق كراهية اتجاههم قد تولد العنف أو خلافه من أذى على الأشخاص والمجتمع.

فقد نشرت صحيفة الدستور في عددها الصادر يوم ١٩ أكتوبر ٢٠١٦، خبرا به من الشوائب العدد الكبير، من خطاب للكراهية والإهانات وكذلك التجريح والأحكام المسبقة.

فقد ورد في الخبر الذي حمل عنوان "حبس كوافير حريمي أدار شقته لممارسة الشذوذ في العجوزة"، وصف العلاقات المثلية جنسيا بـ"الشذوذ الجنسي"، والمثليين بـ"الشواذ"، كما أطلق على من يقيمون العلاقات المثلية مقابل المال وصف "راغبي المتعة الحرام".

وفيما يلي نص الخبر: "أمرت نيابة العجوزة برئاسة المستشار هادي عزب رئيس النيابة، بحبس كوافير حريمى ، 4 ايام على ذمة التحقيقات، لاتهامه بإدارة شقة لممارسة الشذوذ الجنسي بدائرة القسم.

وكشفت تحقيقات النيابة ، أن المتهم "أ. ك .م" ،٣٥ سنة، يعمل كوافير حريمى، استخدم مواقع التواصل الاجتماعى لإدارة شقة لممارسة الشذوذ الجنسي، من خلال عرض صور الشباب من الشواذ الذين يعملون لديه، على رغبى المتعه الحرام من الرجال والنساء، لاستقطابهم مقابل مبالغ ماليه.

وأشارت التحقيقات إلى أن أحد ضباط الإدارة العامة لمباحث الأداب تواصل معه، وايهامه بأنه من راغبى المتعه الحرام ويرغب فى اقامة علاقه مع شاذ، وقام المتهم بعرض صور الشباب الذين يعملون لديه، واتفقا على المبلغ، وتعرف على منزله، وقامت قوة امنيه من مباحث الاداب بمداهمة منزله وتمكنوا من القبض عليه، ووجدوا ادوات يستخدما فى هذا الغرض، مثل لاب توب وهواتف يستخدمها فى التواصل مع الراغبين فى المتعه الحرام.

في الثلاثين من أكتوبر ٢٠١٦، نشرت صحيفة الرياض السعودية مقالا بعنوان "منهج الشذوذ الجنسي" للكاتب / الصحافي هارون يحيى الذي استعرض فيه المناصب العليا الممنوحة للمثليين جنسيا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واصفا إياهم بـ"الشاذين جنسيا" والعلاقات الجنسية المثلية بـ"الشذوذ الجنسي.

ذهب الكاتب في مقاله إلى أن جميع الذين يعيشون في البلدان المسلمة يجب أن يكونوا مسلمين، وعليه فهو يعمم على الجميع تعاليم دينية عليهم الالتزام بها، دون الأخذ بعين الاعتبار أولا اعتناق الدين من عدمه، ومن ثم درجة التدين، وثالثا اختلاف فهم الأشخاص للتعاليم الدينية والأخذ بها واتباعها تبعا لاختلاف التفسيرات والمفاهيم. وعليه فهو أطلق أحكاما وقوانين في

رأيه يجب أن يتبعها الجميع رغم أن لها علاقة بين الشخص وروحانياته ولا علاقة لها بعلاقته بالدولة أو بالمجتمع.
كما وصف الكاتب الكتاب والمؤرخين الذين أشاروا للمثلية الجنسية في التاريخ العربي على إنهم منحرفون، قائلا بأن المرجع الأول هو القرآن وليس التاريخ.

كذلك في المقال أشار الكاتب إلى أرقام نسبها للمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض ومقاومتها دون أن يذكر اسم مركز واحد، كمصدر للمعلومات التي نشرها، وهي بعيدة عن الصحة خصوصا وإنه يرجع الإصابة بالأيدز للمثليين جنسيا وكذلك حالات الانتحار.

وراح الكاتب ليخلط بين مفاهيم المثلية الجنسية والاعتداء على الأطفال أو القُصّر جنسيا، حيث خلط بين الأثنين، وتحدث في المقال عن جمعية NAMBLA التي تدعو لعدم تجرم العلاقات الجنسية مع الأطفال والتي حاربتها السلطات الأمريكية وليس لها نشاط منذ العام ١٩٩٥، وهو هنا يخلط بين الحقائق ويخلط بين المفاهيم بغرض خلق كراهية للأشخاص المثللين جنسيا وتصويرهم على إنهم معتدون على الأطفال بل ويؤسسون منظمات من أجل ذلك.

المقال مليء بالمعلومات الغير موثقة ولا مصادر لها، كمعلومة "أن الأمريكي من أصول أفغانية الذي نفذ مذبحة في أورلاندو في شهر يونيو ٢٠١٦، شاذ جنسيا، وأنه نفذ إطلاق النار من أجل الانتقام"، وهي معلومة لم تتناولها أي من الصحافة الموثوق بها، ولم تعلن عنها السلطات الأمنية التي كشفت هوية المعتدي وأدرجها الكاتب وكأنها حقيقة ثابتة.

الكاتب في المقال، وأن كان يقف ضد المثلية الجنسية لأن تعاليمه الدينية تحتم عليه ذلك، أو أن قناعاته تؤكد له بإن هذا الأمر خاطيء، إلا أنه أدرج الكثير من المغالطات والمعلومات المختلقة بغرض خلق الكراهية والتعصب ضد هذه الفئة الموجودة في كافة المجتمعات، والفرق هو إنها موجودة بشكل علني في بعض المجتمعات وبشكل مخفي في مجتمعات أخرى، وأدرج الكاتب وصوفا مثل "سيسقط العالم في انحلال أكثر ترويعا"، "وسيواجه الأطفال الذين تربوا بواسطة شواذ جنسيا مشاكل نفسية - وربما جسدية - لا يمكن تفاديها، ونتيجة لذلك، سينشأ جيل مضطرب بشدة"، "السلوك المنحرف".

يرنو الكاتب إلى أن المثلية الجنسية ليست منتشرة في مجتمعاتنا، إلا أن هذا الأمر غير صحيح والدليل هو المجتمعات التي خلقت تحت الأرض وتتعامل مع بعضها البعض في عالم سري، بالإضافة للأعداد الكبيرة لمجتمع متعددي الميول الجنسية والهويات الإجتماعية التي تقدم على اللجوء إلى بلدان العالم المتقدم سنويا للهروب من الواقع المظلم الذي تعيشه في بلدانها الأصلية.

ولذا فهو يستخدم نظرية المؤامرة في مقاله كما قال: "والهدف من هذه الخطة القذرة هو تخريب وإضعاف المجتمع المسلم، وفي النهاية القضاء عليه من خلال وسائل الانحراف الجنسي" و"هذا التحالف القذر، (..) يحاول خلق شباب مسلم، مغرور، وشاذ جنسيا، وفوضوي، وأجوف، ولا يعتز بحمل القيم الأخلاقية، ويتناقض ويخجل من الإسلام".
وأخيرا وليس آخرا، يرى الكاتب أن المجتمعات اليهودية والمسيحية مكسورة مقاومة بسبب الشذوذ الجنسي، حسب تعبيره، دون أن يوضح، مقاومة ماذا، ولماذا، وعلى أي أساس بنى هذه المعلومة، كما إنه اختزل العالم أجمع في ثلاث

ديانات، بينما ليس أي منها يشكل الأكبر في العالم، فقد جاء في مقاله "إنهم يسعون بجد من أجل جعل عالم الإسلام ضعيفا، وغير قادر على المقاومة، تجري مواجهة المسلمين بمنهج منظم جيدا، وممول جيدا، ولا يستسلم. يعقد هذا المنهج العزم على كسر مقاومة العالم الإسلامي، مثلما نجحوا في كسر مقاومة العالم اليهودي - المسيحي".

وفيما يلي نص المقال منهج الشذوذ الجنسي:

كلف مؤخرا رجل يعلن شذوذه قائدا في الجيش الأمريكي للمرة الأولى، إذ أصبح «إريك فانينغ» ثاني أعلى رتبة في سلسلة القيادة للجيش بعد سكرتير الدفاع. منح الجنود في هذا العصر الجديد إذنا بالإعلان بحرية عن شذوذهم الجنسي، ويقدر وجود حوالي 65 ألف جندي شاذ في الجيش الأمريكي.

لا ترى رياح التغيير في الولايات المتحدة بخصوص الشذوذ الجنسي في الجيش فقط، ففي عام 2015 عين دبلوماسيون يعلنون شذوذهم الجنسي في ستة مناصب في سفارات مختلفة.

يحدث تطور مماثل في أوروبا أيضا؛ ففي المملكة المتحدة، أصبحت تيريزا ماي التي تؤيد الشذوذ الجنسي رئيسة للوزراء، وفي إسكتلندا عديد من الوزراء إما شواذ جنسيا، أو يعلنون دعمهم لهم. وتحكم كل من بلجيكا ولوكسمبورج وأيسلندا برؤساء وزراء شواذ جنسيا. هناك مدراء شواذ جنسيا في كل مستوى حكومي في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا. اعترف مئات الوزراء الحكوميين، ورجال الكونجرس، والدبلوماسيون في البرلمان الأوروبي علنا بشذوذهم الجنسي. أعلنت وزيرة التعليم والثقافة والعلوم الهولندية بوسميكر دعمها لشبكة أوروبية تهتم بالشذوذ الجنسي للمسلمين، وأعلنت الحكومة الهولندية أنها ستمول المشروع لعامين.

هذا التغير الأخير وضع الدول الإسلامية على الجبهة هي الأخرى، في المرحلة الأولى، فرض دعم الشذوذ الجنسي على العالم الإسلامي كشرط للحداثة، رغم أن تعاليم القرآن تجعل الشذوذ الجنسي محرما: «ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين (80) إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون (81) وما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوهم من قريتكم إنهم أناس يتطهرون (28)»، (سورة الأعراف).

هؤلاء الناس بهويتهم «المسلمة» لا زالوا يروجون لها، وهؤلاء الذين يقفون ضدها يوصمون بالمتعصبين، أو الرجعيين. تزعم كيانات إعلامية غربية بعينها أن الشذوذ الجنسي مقبول من الدولة الإسلامية في التاريخ، يتذرع هؤلاء الأفراد بأمثلة من أعمال حفنة من الكتاب والشعراء المنحرفين. لكن، كان المصدر الأساسي للإسلام دائما بالنسبة للمسلمين هو القرآن الكريم، نتعلم ديننا من آياته.

أصبح انتشار الشذوذ الجنسي على نحو واسع بين الناس نذيرا لمشاكل اجتماعية. أفادت المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض ومقاومتها أنه في الـ 61% من حالات الإيدز الجديدة التي وقعت عام 2009، كان المرضى شواذ جنسيا. مرة أخرى، يمثل الشواذ جنسيا في الولايات المتحدة حوالي 50% من حالات الانتحار السنوية.

تدفع منظمة تدافع عن حقوق الشواذ جنسيا تدعى NAMBLA نحو إنهاء تجريم الاعتداء الجنسي ضد الأطفال، هذا أمر مرعب، لأنه طبقا لدراسة على حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال أجريت بواسطة إدارة شرطة لوس أنجلوس، عانى 30 ألف طفل من اعتداء جنسي بواسطة شواذ جنسيا، واليوم هناك 90 ألف طفل يتبناهم ما يطلق عليه الأزواج الشواذ جنسيا، وتمتلئ الجرائد بقصص عن الاعتداء الجنسي الذي تعرض له هؤلاء الأطفال.

الأمريكي من أصول أفغانية الذي نفذ مذبحة في أورلاندو في شهر يونيو، اتضح أنه شاذ جنسيا، وأنه نفذ إطلاق النار من أجل الانتقام. ستة من أعتى القاتلين المتسلسلين في أمريكا هم - أو كانوا - شواذ جنسيا. هذه الأرقام هي قمة الجبل الجليدي فقط، إذ تبقى كثير من الجرائم مجهولة أو دون حل.

وبينما تنتشر مسألة الشذوذ الجنسي أكثر وأكثر، ويزداد قبولها على نطاق واسع، سيسقط العالم في انحلال أكثر ترويعا، وسيواجه الأطفال الذين تربوا بواسطة شواذ جنسيا مشاكل نفسية - وربما جسدية - لا يمكن تفاديها، ونتيجة لذلك، سينشأ جيل مضطرب بشدة. الأفلام، والكتب، والمقالات التي تنشر لهذا الغرض من أجل إضفاء الشرعية على الشذوذ الجنسي، تهدف إلى إخفاء هذه الحقيقة الفظيعة، المتأصلة.

جاءت الأعلام الملونة لإخفاء الواقع المظلم خلف هذا العالم المثير. بالطبع، نحن لا نتغاضى بأي شكل عن الأذى الذي سيصيب الأفراد بسبب شذوذهم الجنسي، لكننا ملتزمون كمسلمين بالوقوف والتحذير ضد هذا السلوك المنحرف.
اليوم، مع هذه البروباجندا المنتشرة عبر التلفزيون، والأفلام، والانترنت، يطرق الشذوذ الجنسي على أبواب المسلمين.
وأصبح الإسلاموفوبيا أداة للابتزاز، وفرض الشذوذ الجنسي على المسلمين. والهدف من هذه الخطة القذرة هو تخريب وإضعاف المجتمع المسلم، وفي النهاية القضاء عليه من خلال وسائل الانحراف الجنسي. لكن، بهذه الكلمات، «إن أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط» (الشذوذ الجنسي)، يحذرنا الرسول صلى الله عليه وسلم من سلوك المسلمين لهذا الطريق.

هذا التحالف القذر الذي يحاول إضفاء الشرعية على الشذوذ الجنسي، يحاول خلق شباب مسلم، مغرور، وشاذ جنسيا، وفوضوي، وأجوف، ولا يعتز بحمل القيم الأخلاقية، ويتناقض ويخجل من الإسلام. إنهم يسعون بجد من أجل جعل عالم الإسلام ضعيفا، وغير قادر على المقاومة، تجري مواجهة المسلمين بمنهج منظم جيدا، وممول جيدا، ولا يستسلم. يعقد هذا المنهج العزم على كسر مقاومة العالم الإسلامي، مثلما نجحوا في كسر مقاومة العالم اليهودي - المسيحي. لهذا، من الأهمية بمكان للمسلمين أن يدركوا هذا الخطر، وألا يقدموا أية تنازلات تتعلق بالقيم الإسلامية. البقاء مخلصين لقيم القرآن الكريم هو السبيل الوحيد الذي سيقود المسلمين إلى مستقبلهم المشرق".

نشر موقع أخبارنا المغربية خبر حول اعتداء على أحد مثليي الجنس في الرباط، في الأول من نوفمبر ٢٠١٦، بعنوان "شاذ جنسي بملابس نسائية يتعرض لضرب مبرح بالعاصمة الرباط"، حيث استخدم الكاتب مصطلح "شاذ جنسيا بدلا من مثلي الجنس أو متحول جنسيا، حيث لم يتضح من الوصف هوية الشخص الذي تناوله الخبر.

فجاء في الخبر "شهدت العاصمة الرباط نهاية الأسبوع المنصرم واقعة اعتداء بالضرب تعرض له شاذ جنسي كان يتجول

وسط المدينة وهو يرتدي ملابس نسائية. مصادر محلية أكدت أن الضحية اقتحم محطة الرباط المدينة وهو في حالة هلع شديد لسبب مطاردة مجموعة من الشبان له، حيث تبعوه إلى الداخل ليشبعوه ضربا ، إلا أنه نجح في الفرار منهم والاختباء داخل إحدى المقاهي. للإشارة فإن حوادث مماثلة شهدتها مجموعة من المدن المغربية في الأشهر الماضية أشهرها الاعتداء الخطير الذي تعرض له شاذ جنسي بمدينة فاس والذي وصل صداه إلى وسائل إعلام أجنبية".

حاول تقرير نشره موقع "وطن يغرد خارج السرب" تشويه سمعة نائب في البرلمان البريطاني، بسبب ميوله الجنسية وإدراج الأمر على إنه فضيحة تستدعي عدم الوثوق بهذا النائب، بل واستغراب بأن يتم دعم هذا النائب لتقلد منصب في المجلس، رغم أن لا علاقة للأمرين ببعضهما البعض، فميوله الجنسية لا تتعارض مع قدرته وكفاءته ومؤهلاته في عمله.

جاء عنوان الخبر الذي نشر بتاريخ ١ نوفمبر ٦١٠٢ "رغم فضيحته بتأجير شباب لأغراض جنسية .. 150 نائباً بريطانياً يدعمون زميلهم للجنة القضاء!"

وجاء نص الخبر كالتالي: "أعلن أكثر من 150 نائبا بمجلس العموم البريطاني، الثلاثاء، دعمهم لعضوية النائب العمالي "كيث فاز" في لجنة القضاء رغم فضيحته التي كشفت عن تأجيره لشباب لأغراض جنسية.

ومن بين الداعمين 38 نائبا عماليا، منهم وزيرة الداخلية آمبر رد ووزير الصحة جيرمي هنت ووزير التجارة الدولية ليام فوكس، وهذا بالرغم من تحذيرات بأن تعيين كيث قد يزيد من أراء العامة السلبية تجاه ممثليهم. بحسب صحيفة "الإندبندنت".

وكان فاز قد استقال من رئاسة لجنة الداخلية بالبرلمان بعد الكشف عن ممارساته خارج إطار الزواج التي تضمنت الافتخار بعدم استعمال واقي ذكرى والسماح بالمخدرات في لقاءاته الجنسية وتفضيله للشباب من أوروبا الشرقية.
يذكر أن فاز، وهو متزوج ولديه طفلين، احتل منصب رئيس لجنة الداخلية منذ عام 2007 قبل استقالته من اللجنة.
ويقول بعض داعميه أن سلوكه الشخصي لم يمثل مخالفة جنائية".

نشر الموقع الإخباري "عيون الخليج" خبرا في الثاني من نوفمبر، تضمن عنوانه إثارة صحافية مغلوطة، حيث جاء فيه: "أول محاكمة بتهمة الشذوذ الجنسي في الوطن العربي" وهو بالطبع ليس المرة الأولى، بل أن هناك عشرات الأشخاص الذين يحاكمون يوميا بسبب مثليتهم الجنسية.

ونقل الموقع خبر محاكمة فتاتين مغربيتين عن وكالة الأنباء الفرنسية مع تغيير الصيغة في العنوان من المثلية الجنسية إلى الشذوذ الجنسي، وقد يعود ذلك لجهل القائمين على الموقع الاخباري بالتسمية الصحيحة، وقد تكون عائدة لقناعاتهم ونظرتهم الدونية للأشخاص متعددي الميول الجنسية، فقد نقل الخبر كالتالي: "وبحسب ما نقلت فرانس برس عن مصدر حقوقي، فإن الفتاتين ستحاكمان في مدينة مراكش، يوم الجمعة.

وجرى ضبط الفتاتين، اللتين تبلغان 16 و17 عاما من العمر، فوق أسطح أحد المنازل وهما تتبادلان القبل، فقام شخص بالتقاط صورة لهما وسلمها لعائلة إحداهما.

وقام أفراد إحدى العائلتين بإبلاغ الشرطة فاعتقلت القاصرتان اللتان قضيتا 84 ساعة قيد الاحتجاز قبل مثولهما أمام النائب العام.

وقال عمر أربيب ممثل فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان في مراكش، إن "سناء (16 عاما) وهاجر (17 عاما) كانتا فوق سطح أحد المنازل في مراكش، ويبدو أنها كانتا تتبادلان القبل.

وتم توجيه تهم للفتاتين وستتم ملاحقتهما بموجب القانون الجنائي.

وأوضح أربيب أن "أول جلسة لمحاكمتهما ستبدأ الجمعة في المحكمة الابتدائية لمدينة مراكش بحضور عدد من الجمعيات"، قائلا إن جمعيته "وكلت محاميا للدفاع عنهما"، فضلا عن جمعيات اخرى.

وتشكل محاكمة القاصرتين بسبب قبلة سابقة من نوعها في البلاد، إذ لم يسبق أن جرى اعتقال فتيات في المغرب بسبب ذلك، وكانت الاعتقالات في السابق حصرا على الذكور المتهمين بالمثلية.

وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالإفراج عن الفتاتين، قائلة إن إحدى المعتقلتين تشكو سوء معاملتها في السجن".

وفي السياق نفسه نشر الموقع الإخباري المغربي "عربي١٢" في الثالث من نوفمبر، خبرا حول إطلاق سراح الفتاتين خلال تقرير تضمن خلفية عن الموضوع بالإضافة إلى رأي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالإضافة لنص القانون الذي يستخدم لتجريم المثلية الجنسية في المغرب.

جاء في عنوان التقرير: "السراح المؤقت لقاصرتين اتهمتا بـ"الشذوذ الجنسي" بالمغرب"، حيث أن السراح باللهجة المغربية الدارجة هو إطلاق سراح، كما تعمّد كاتب الخبر إلى تنصيص "الشذوذ الجنسي" للتبرأ من اتهام الوسيلة الإعلامية للفتاتين، وإنما التأكيد على إنها التهمة التي وجهت لهما من قبل الجهات الأمنية.

وجاء في متن الخبر: "أطلقت النيابة العامة في مراكش (جنوب المغرب) سراح فتاتين قاصرتين أوقفتا الأسبوع الماضي من طرف الشرطة القضائية، بعد ضبطهما تتبادلان القبل على سطح أحد المنازل، في سابقة تعد الأولى من نوعها في المغرب. وقال نشطاء حقوقيون من مراكش، إن النيابة العامة أمرت بمتابعة القاصرتين في حالة سراح على أساس أن تعرضا غدا الجمعة على المحكمة.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، خبر إطلاق سراح القاصرتين اللتين اعتقلتا الأسبوع الماضي بتهم تتعلق بـ"الشذوذ الجنسي".

وسجل عمر أربيب، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع مراكش، على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "إطلاق سراح القاصرتين، وتسليمهما لعائلتهما اليوم الخميس بناء على ملتمس الدفاع".

وأضاف أن "جلسة محاكمة الفتاتين القاصرتين المتابعتين بالفصل 489 من القانون الجنائي تجري صبيحة الخميس 3 تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في ملتمس السراح وعقد جلسة كما كان مقررا لها الجمعة 4 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة جوهر القضية.

وقال أربيب على قرار السراح المؤقت للقاصرتين بأنه "مؤشر إيجابي وانتصار أولي، ونتمنى أن تصدر المحكمة قرارا بتبرئتهما."

المحاكمة

وتبدأ الجمعة في مدينة مراكش المغربية محاكمة قاصرتين وجهت إليهما تهم تتعلق بالمثلية الجنسية، بعد اعتقالهما الخميس الماضي.

وتوقع أربيب في تصريحات صحافية أن "البت في القضية لن يتم على الأرجح الجمعة".
وتنص المادة 489 من القانون الجنائي المغربي على أن "كل مجامعة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات"، ويستخدم هذا القانون لتجريم المثلية في المغرب.

أصل الحكاية

بدأت حكاية القاصرتين، الخميس الماضي، حينما كانت "سناء (16 عاما) وهاجر (17 عاما) فوق سطح أحد المنازل في مراكش، تتعانقان وتتبادلان القبل بشكل حميمي".

القاصرتان لم تنتبها إلى وجود شخص أقدم على التقاط صورة لهما وسلمها لعائلة إحداهما، فقام أحد أفرادها بإبلاغ الشرطة فاعتقلت الفتاتين اللتين أمضيتا 48 ساعة قيد الاحتجاز، قبل مثولهما السبت أمام النائب العام.

وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال فتاتين ومحاكمتهما بتهم تتعلق بالشذوذ الجنسي في المملكة، حيث كانت الاعتقالات في السابق مقتصرة على الذكور المتهمين بالمثلية.

نشر موقع "المصريون" خبرا حول اعتقال أحد المثليين جنسيا الذي كان يبحث عن علاقات جنسية رضائية عبر أحد مواقع التواصل الإجتماعي بوصفه شاذ جنسيا، كما استخدم في الخبر وصف "ممارسة الأعمال المنافية للآداب" وهو جزء من الوصاية على الأدب والأخلاق الذي ينظر إليه من زاوية واحدة ومن منظور ضيق جدا يتعلق بالجنس فقط، والميول الجنسية.

وتضمن الخبر اسم وعنوان الشاب الذي تم اعتقاله، كما وصف من يقيمون علاقات معه بـ"راغبي ممارسة الشذوذ". كان الأحرى استخدام مصطلح "مثلي جنسيا"، "ممارسة المثلية الجنسية" دون إطلاق أحكام دينية أو اجتماعية.

وجاء الخبر كالتالي: "شاذ وسط البلد يؤسس صفحة لإشباع رغباته بدون مقابل تمكنت مباحث الآداب العامة من ضبط "شاذ جنسيا" أنشأ صفحة على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك" لعرض نفسه على الراغبين بدون مقابل بمنطقة وسط البلد. تعود تفاصيل الواقعة عندما وردت معلومات إلى اللواء "أحمد عبدالغفار"، مدير الإدارة العامة لمباحث الآداب، تفيد بوجود صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، يعرض فيها شاذ نفسه لممارسة الأعمال المنافية للآداب. وكشفت التحقيقات أن «محمد. إ.م»، ومقيم بمنطقة الزيتون، يمارس الشذوذ عبر إدارة إحدى الصفحات وأن المتهم لا يتقاضى أي أموال مقابل ممارسة الأعمال المنافية للآداب. وعقب تقنين الإجراءات وبعمل العديد من الكمائن تم ضبطة بمنطقة وسط البلد. وبمواجهته اعترف بارتكاب الواقعة وأنه لا يتقاضى أي أموال من راغبى ممارسة الشذوذ معه بل يفعل ذلك إشباعا لرغباته. تم تحرير محضر بالواقعة والعرض على النيابة لمباشرة التحقيقات".

موقع المصريون أيضا نشر خبرا حول ضبط شبكة وصفت بإنها تمارس "الشذوذ الجنسي" بالغردقة، حيث أن الخبر مليء بخلط المفاهيم والأحكام المسبقة المتعقلة بالأخلاق والأدب، حيث جاء في الخبر وصف "يمارسان الرذيلة" في وصف للفعل الجنسي، كما تضمن الخبر أسماء وأعمال ومكان سكن المتهمين في تشهير واضح بهوياتهم.

وجاء في عنوان الخبر المنشور في الرابع من نوفمبر ٦١٠٢، "ضبط شبكة شذوذ جنسي بالغردقة" بينما يشار داخل الخبر إلى متحولين جنسيا أو اجتماعيا. كان الأحرى استخدام مصطلح "متحولين جنسيا"، "يمارسان الجنس"، دون إطلاق أحكام دينية أو اجتماعية.

الخبر كالتالي: "تمكنت مباحث الآداب من ضبط شابين يرتديان الزي الحريمي وباروكة شعر حريمي، يمارسان الرزيلة في أحد الملاهي الليلية، بالغردقة. وردت معلومات سرية للعقيد محمد عبد الفتاح رئيس مباحث الآداب، بتردد السيد محمد محمد موسي 27 سنة وشهرته شوشة وشادي أحمد إبراهيم خليل 29 سنة وشهرته شوشو من محافظة الإسماعيلية، بصفة يومية علي ملهي ليلي في زي نساء ويقومان بممارسة الرزيلة داخل الملهي. أسفرت تحريات الرائد شريف خليل وكيل قسم مباحث الآداب، والنقيب عمرو الخولي معاون مباحث الآداب عن أن الشابين يمارسان الرزيلة تم تشكيل فريق بحث وتم ضبطهم وبحوزتهم كريمات ملينة وواقي ذكري، كما ضبط علي تليفوناتهما المحمولة فيديو أفلام جنسية تحرر محضر بالواقعة وأخطرت النيابة لتباشر التحقيق".

في تغطية لاعتقال مثلي جنسيا حاول الوصول إلى مثليين آخرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، نشر موقع بوابة الفجر خبرا بعنوان "القبض على شاذ جنسيا بمنطقة قصر النيل" استخدمت فيه مصطلحات مثل "ممارسة الشذوذ"، "راغبي المتعة الحرام" كما تضمنت اسم وعمر وعنوان المعتقل كنوع من التشهير به وتشويه سمعته.

كان الأحرى استخدام مصطلح "مثلي جنسيا"، "ممارسة المثلية الجنسية"، "رغبة في علاقات جنسية"، دون إطلاق أحكام دينية أو اجتماعية.

وجاء في متن الخبر: "تمكنت الإدارة العامة لمباحث الآداب بوزارة الداخلية، من إلقاء القبض على شاذ جنسيا أنشأ صفحة على الإنترنت، يعرض فيها نفسه لممارسة الشذوذ مقابل مبالغ مالية بمنطقة وسط البلد.

كانت معلومات قد وردت إلى اللواء أحمد عبدالغفار، مدير الإدارة العامة لمباحث الآداب، تفيد بوجود صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "تحمل اسم "مازن "يعرض فيها شاب نفسه لممارسة الشذوذ مع راغبى المتعة الحرام مقابل مبالغ مالية.

ودلت التحريات على صحة المعلومات، بقيام احمد عبدالتواب محمد ، 34 سنة سنة، ومقيم بمنطقة الهرم بإدارة الصفحة، وعقب تقنين الإجراءات، تمكن العميد "عماد عكاشة"، رئيس قسم التحريات، والعقيد "أحمد حشاد" وكيل إدارة النشاط الداخلي، والعقيد "حسن النجار"، والمقدمان "عمرو مطر" و"وليد طراف" من ضبطه أمام احد الفنادق الشهيرة بكورنيش النيل بمنطقة قصر النيل وعثر بحوزته على مبالغ مالية وهاتف محمول ومنشطات جنسية وملابس نسائية.

وبمواجهته اعترف بقيامه بممارسة الشذوذ مع راغبى المتعة الحرام مقابل مبالغ مالية، وأمر اللواء "أسامة عايش"، نائب المدير باتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال المتهم، وتم تحرير المحضر اللازم بالواقعة، والتحفظ على المتهم والمضبوطات، تحت تصرف النيابة العامة".

نشرت صحيفة الصباح المغربية في السادس من أكتوبر ٢٠١٦، خبرا حول اعتقال شخصين كانا يمارسان الجنس المثلي في سيارة في منطقة بعيدة عن الأنظار، ويلفت الانتباه إلى أن الكاتب / الصحافي استخدم مصطلح "مثليين" ولكنه استخدم مصطلح "يمارسان أفعال الشذوذ الجنسي" الذي كان من الأجدر استخدام مصطلح "يمارسان الجنس.

الخبر بعنوان: "اعتقال مثليين متلبسين داخل طاكسي" وفي متنه معلومات عن أعمار المعتقلين فقط حفاظا على خصوصيتهما، وفي متن الخبر: "أحالت مصلحة الدرك الملكي التابعة للرحمة، السبت الماضي، على وكيل الملك لدى المحكمة الزجرية عين السبع، متهمين ضبطا متلبسين بممارسة الجنس والإخلال بالحياء العلني.

وأفادت مصادر متطابقة أن تدخل الدرك الملكي، كان سريعا، وأنه ساعد في تجنيب المثليين، انتقام المواطنين، سيما أنهما اختارا مكانا، لا يبتعد عن عمارات مأهولة بالسكان، سواء منهم المستفيدون من برنامج إعادة إيواء دور الصفيح، أو أولئك القاطنون في شقق السكن الاجتماعي.

وحسب المصادر نفسها فإن دورية للدرك الملكي تدخلت عندما شاهدت سيارة أجرة صغيرة الحجم، متوقفة في مكان غير بعيد عن التجمع السكني حدائق الرحمة، في وضعية تثير الشبهات، وعندما اقتربت عناصر الدورية من الطاكسي، أثار انتباه عناصرها وجود شخصين داخلها وهما في حالة عري يمارسان أفعال الشذوذ الجنسي.

وجرى منع المواطنين من التجمع حول المشكوك فيهما، قبل أن يتم أمرهما بارتداء ملابسهما، ليجري بعد ذلك إيقافهما واقتيادهما إلى مقر المصلحة من أجل إبلاغ النيابة العامة والاستماع إليهما في محاضر قانونية.

واعترف المثليان بممارستهما الشذوذ الجنسي، وبأنهما في اليوم نفسه التقيا في عين الذئاب، إذ بينما كان صاحب سيارة الأجرة

يتجول في الكورنيش بحثا عن زبائن، التقى بالمتهم الثاني، وبعد دردشة بينهما، اتفقا على ممارسة الشذوذ، ومن أجل الابتعاد عن الأعين فضلا التوجه نحو طريق أزمور في اتجاه دار بوعزة، وهي المنطقة التي يعرفها سائق سيارة الأجرة جيدا.

وأضافت المصادر نفسها أن السائق انعرج عند منطقة عين الكديد، ليدخل عبر طريق معبد إلى التجمع السكني حدائق الرحمة، ويختار مكانا به، معتقدا أنه آمن، قبل أن يشرعا في ممارسة الجنس.

وأوردت مصادر «الصباح» أن دورية الدرك الملكي باغتتهما متلبسين، قبل سياقتهما إلى مركز الدرك بالرحمة، حيث وضعا رهن الحراسة النظرية.

ويبلغ سائق سيارة الأجرة من العمر 35 سنة، وبعد تفتيش وثائقه تبين أنه فعلا يتوفر على رخصة الثقة لمزاولة المهنة، فيما خليله يبلغ 29 سنة، واعترفا بأنهما يمارسان الشذوذ وأن أحدهما يستقطب الراغبين في ذلك من الفضاءات العمومية".

وفي البحرين، نشرت صحيفة الأيام خبرا قضائيا حول محاكمة عدد من متعددي الميول الجنسية والهويات الاجتماعية من البحرينيين والسعوديين كانوا يقيمون حفلة خاصة في بركة سباحة متهمين بالتحريض على "الفجور" والاتيان بأفعال مخلة بالحياء العام، وهي قوانين مطاطة في عدد من البلدان العربية تستخدم لتجريم المثلية الجنسية وغيرها من الأفعال الشخصية التي لا علاقة للسلطة فيها كونها حرية شخصية.

كما جاء في الخبر وصف "المنتمين للجنس الثالث" وهو بذلك يوصف المثليين جنسيا والمتحولين جنسيا أو اجتماعيا، فقد جاء عنوان الخبر "إخلاء سبيل 10 من 54 متهما بالتحريض على الفجور ببركة سباحة" وفي متن الخبر:
"قررت المحكمة الصغرى الجنائية الثامنة برئاسة القاضي عيسى الدراج، وأمانة سر محمود عيسى، إخلاء سبيل 10 متهمين "8 خليجيين وبحرينيين، في قضية تضم 54 متهما بالتحريض على الفجور وإتيان أفعال مخلة بالحياء العام، في حفل ببركة سباحة مستأجرة بمنطقة سند، وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة 16 أكتوبر للاطلاع والرد والمرافعة من قبل عدد من المحامين، مع استمرار حبس 44 متهما آخرين.

وكانت المحكمة قد تلت التهمة على المتهمين في جلسة سابقة فأنكروا ما نسب إليهم، وطلب المحامون الحاضرون من المحكمة أجلا للاطلاع ونسخة من أوراق الدعوى وإخلاء سبيل المتهمين بأي ضمان ترتأيه المحكمة.

الواقعة ورد بها معلومة إلى شرطة مكافحة جرائم الآداب العامة، أشارت إلى قيام مجموعة من المنتمين إلى الجنس الثالث بالتخطيط لإقامة حفل في بركة سباحة للإيجار في منطقة سند، على أن يدفع كلا منهم مبلغا ماليا للاشتراك في هذا الحفل، وبإجراء مزيد من التحريات تبين دقة هذه المعلومات، فتم استصدار إذن من النيابة العامة بتفتيش المكان في الوقت الذي كان مقررا لإقامة الحفل، وفي يوم الحفل قامت قوة من الشرطة بمداهمة المكان وتمكنت من ضبط 54 شابا مشاركا في الحفل، كان بعضهم يرتدي الملابس النسائية، ويستخدم أدوات التجميل النسائية. وأحالت النيابة العامة المتهمين للمحاكمة بعد أن وجهت لهم تهمتي التحريض على الفجور وإتيان أفعال مخلة بالحياء العام".

في ٥٢ نوفمبر نشر موقع أخبارنا المغربية خبر بعنوان "عاوتاني...اعتقال مراكشي داخل غرفة شاذ جنسي إسباني والصحافة الاسبانية تنتقد" حيث استخدم الكاتب وصف الشاذ جنسيا، دون إيراد تفاصيل للخبر، والتهمة الموجهة له، وما هو مصيرهما، فيعتبر خبرا يسعى للإثارة أكثر منه لنقل المعلومة.

جاء في متنه: "أفادت وسائل إعلام إسبانية أن الأمن المغربي أقدم في اليومين الماضيين على اعتقال سائح إسباني بمدينة مراكش بتهمة الشذوذ الجنسي بعدما تم ضبطه رفقة شاب مغربي داخل إحدى غرف الفندق الذي يقيم به.
وأضافت ذات المصادر أنه لا توجد في الوقت الحالي أي معطيات حول مصير المواطن الإسباني خاصة وأن القنصلية الإسبانية لا علم لها بالخبر .

هذا وانتقدت الصحف الاسبانية الطريقة التي تم بها اعتقال مواطنها، إذ لم تتقبل أن يتم اقتحام غرفته بالفندق والأمر الذي اعتبرته اعتداء على خصوصية السياح".

بين السطور

قد يلتزم الكثير من الصحافيين /الإعلاميين بتغطية الخبر كما هو في الظاهر وسرد المعلومات التي حصلوا عليها من النيابة العام، أو شهود عيان أو حتى أروقة المحاكم، ولكنهم أحيانا يبطنون هذه التغطيات والأخبار بخطاب كراهية واستهجان وإهانة وتمييز على أساس النوع الاجتماعي والميول الجنسية.

وفيما يلي عرض لبعض هذه النماذج مع الإشارة لما بين السطور من معاني تصل للقاريء وتخلق لديه الشعور بالكراهية والاشمئزاز وربما أكثر من ذلك من عنف وعداء وربما حتى القتل.

فيما يلي عدد من التقارير يتبعها شرح لما تخفيه السطور من خطاب كراهية أو تحريض أو دونية

"بالصور.. كندي يكشف تفاصيل ممارسته للشذوذ مع مئات القطريين بالدوحة

الأحد 27/نوفمبر/2016 - 11:02 م

في فضيحة من العيار الثقيل، كشف الكاتب الكندي، المعروف بشذوذه الجنسي بيرت آرثر، تفاصيل ليالي من ممارسة الشذوذ الجنسي أثناء إجازة قضاها في الدوحة عام 2015.

وكتب الكاتب الكندي، مقالا طويلا في صفحته الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، نقله عنه العديد من المواقع، وفضح فيه الممارسات الشاذة التي فعلها بالدوحة، حيث أكد أنه تردد طويلا قبل أن يدخل على مواقع المواعدة ويراسل الشباب القطري ويطلب منهم ممارسة الشذوذ معه في غرفته بالفندق الذي يقيم فيها، لخوفه من العقاب الذي يقع على الشواذ جنسيا في قطر، وهو الموت.

وأضاف الكاتب: «ترددت كثيرا والخوف منعني من التواصل مع أي شخص عبر مواقع المواعدة، إلا أنني قابلت شخصا في بهو الفندق وتعرفت عليه وتوطدت العلاقة سريعا ومارسنا الجنس سويا».

وأردف الكاتب: «سألت ذلك الشخص.. هل لو دخلت مواقع المواعدة وبحثت عن أصدقاء قطريين شواذ جنسيا سأتعرض للموت؟».

وأضاف آرثر: «ضحك ذلك الشخص كثيرا من سؤالي، وطمأنني قائلا افعل ما شئت ولا تخف فأنت أجنبي!».
وأكد الكاتب أنه بعد طمأنة صديقه له فتح مواقع المواعدة، وكتب أنه شاذ جنسيا، وبمجرد ما رأى الشباب القطري صورته وعرفوا أنه شاذ جنسيا، انهالت عليه مئات الرسائل التي تقول «هاي»، والتي كاد الهاتف أن ينفجر منها، حسب تعبير الكاتب.

وكشف الكاتب تفاصيل ممارسته للشذوذ الجنسي مع العديد من الشباب والرجال في الدوحة، موضحا تفصيليا طريقة استقطابه لهم من الشوارع ومن مواقع المواعدة، على خلاف ما كان يظن، حيث اعتقد أنه في دولة إسلامية متحفظة، الشذوذ فيها يساوى القتل".

يسعى المقال لفضح دولة قطر والسياسات الممارسة فيها، وكذلك استخدام الميول الجنسية لبعض مواطنيها كسبيل للسخرية منها والنظر إليها بنظرة دونية، وذلك لخلاف سياسي بين البلدين (مصر وقطر) تتبناه الصحيفة المصرية. فقد استخدم الكاتب / الصحافي مصطلح "الشذوذ الجنسي"، "الممارسات الشاذة"، "ممارسة الشذوذ"، "الشواذ جنسيا" كتعريف للمثلية الجنسية والمثليين.

كما سخِر المقال من السياسات القطرية التي تعاقب في قوانينها المثليين جنسيا بالقتل بينما على أرض الواقع الكثير يمارسونه.

الكاتب يرى في المثلية الجنسية فضيحة، لذا استخدمها سياسيا لضرب بلد يختلف معه سياسيا، كما إنه اشمئز من المثليين بوصفهم شواذا، داعيا لتطبيق القانون عليهم وهي عقوبة القتل بدلا من الإفلات من العقاب، كما يشير.

"القبض على شاذ جنسيا بـ"محمد محمود"

الإثنين 28/نوفمبر/2016 - 09:06 م
ألقت الإدارة العامة لمباحث الآداب بوزارة الداخلية، القبض على عامل شاذ جنسيًا؛ لممارسته الشذوذ مع راغبي المتعة مقابل 2000 جنيه في المرة الواحدة، بشارع محمد محمود بوسط البلد.

وردت معلومات إلى اللواء أحمد عبد الغفار، مدير الإدارة العامة لمباحث الآداب، تفيد بقيام شاب بعرض نفسه لممارسة الشذوذ مع راغبي المتعة الحرام مقابل مبالغ مالية.

ودلّت التحريات على صحة المعلومات، بقيام "عبد الرحمن م س"، 27 سنة، عامل بمحل ملابس، ومقيم بمنطقة البراجيل بالجيزة بممارسة الفجور مع الشواذ.

وعقب تقنين الإجراءات، تمكن العميد "عماد عكاشة"، رئيس قسم التحريات، والعقيد "أحمد حشاد" وكيل إدارة النشاط الداخلي، والعقيد "حسن النجار"، والمقدمان "عمرو مطر" و"وليد طراف" من استدراجه وضبطه بشارع محمد محمود. وبمواجهته اعترف بقيامه بممارسة الشذوذ مع راغبي المتعة الحرام مقابل مبالغ مالية، وأمر اللواء "أسامة عايش"، نائب المدير باتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال المتهم، وتم تحرير المحضر اللازم بالواقعة، والتحفظ على المتهم والمضبوطات، تحت تصرف النيابة العامة".

يبدو للوهلة الأولى من قراءة الخبر أن الكاتب / الصحافي، إلتزم بنقل خبر القبض على شاب عامل جنس، ويبدو إنه استعان لكتابة الخبر بمحضر للشرطة أو النيابة العامة والذي تضمن الحادثة من وجهة النظر الأمنية والمعلومات التي وفرتها هذه الأجهزة الأمنية.

أطلق الكاتب وصف "عامل شاذ جنسيا" في إشارة إلى عمل المقبوض عليه في الجنس المثلي، كما أطلق على ممارسة الجنس المثلي بـ"ممارسة الشذوذ" مرة و"ممارسة الفجور مع الشواذ" مرة أخرى، كما أطلق على زبائن الجنس مسمى "راغبي المتعة" مرة و"راغبي المتعة الحرام" مرة أخرى.

واستخدم الكاتب هنا خطاب كراهية مستخدما الخطاب الدوني للمثليين جنسيا ولعاملي الجنس اجتماعيا مرة ودينيا مرة أخرى، حيث وصف الفعل الجنسي المثلي بالشذوذ والفجور والمتعة الحرام.

"النائب أسامة هيكل: صاحب التقرير البريطانى المسىء لمصر شاذ وحضر اعتصام رابعة
ذكر النائب أسامة هيكل عضو مجلس النواب إن هناك مجموعة من مجلس العموم البريطانى ناظرت المجموعة المصرية المشكلة من مجلس النواب التى سافرت إلى لندن وكان على رأس المجموعة البريطانية شخص يدعى "جيرارد هوارد" والذى كان يشغل منصب وزير للدفاع سابقاً وآخر كان وزيراً للداخلية وتمت دعوة بعضهم خلال الاحتفال بمناسبة مرور 150 عاما على البرلمان المصرى للحضور إلى مصر.

وأشار هيكل خلال لقائه برنامج الحياة اليوم الذى تقدمه الإعلامية لبنى عسل أن مجموعة من مجلس النواب سافرت إلى بريطانيا والتقت نواب مجلس العموم للتناقش فى بعض المسائل المتعلقة بمصر لافتا إلى أن الوفد كان على مستوى عال جدا واكتشفنا أن ذلك الشخص الذى وضع التقرير المسىء لمصر منذ أسبوعين له علاقة قديمة بجماعة الإخوان وجاء إلى مصر مرتين وقت اعتصام رابعة العدوية ومكث بالاعتصام.

وأشار عضو مجلس النواب إلى أنه عندما ذهبت مجموعة النواب المصريين لبريطانيا قدم ذلك الشخص التقرير الذى وضعه لافتا إلى أن مجموعة النواب لم تأخذ ذلك التقرير كنوع من الإهانة وعندما أخبرناه أنه يدعم الإرهاب شعر أن هناك اتهامات مباشرة موجهة إليه فاعترف أنه ملحد وشاذ ولا ينتمى لجماعة الإخوان متسائلا هل ذلك الشخص هى النوعية التى يتعامل معها جماعة الإخوان".

بحث النائب في البرلمان المصري على ثغرة أو نقطة ضعف لدى نائب برلماني بريطاني رفع تقريرا ينتقد فيه حال حقوق الإنسان والحقوق السياسية في مصر، فلم يجد إلا مثليته الجنسية وحضوره اعتصام جماعة الأخوان المسلمين الذي اتخذ من ساحة رابعة العدوية.

ووجد النائب المصري بأن الميول الجنسي للنائب البريطاني هي طريقه للتحقير به، والسخرية منه، وفضحه، خصوصا وأنه اعتقد أن إعلان النائب البريطاني عن إلحاده وميوله الجنسية هي للتخلص من علاقته بالإخوان المسلمين.

كما أنهى النائب هيكل حديثه بالقول: "هل ذلك الشخص هي النوعية التى يتعامل معها جماعة الإخوان" قاصدا بذلك إنها نوعية دنيئة من الناس لميوله الجنسية المثلية.

وفي ذلك تحريض على هذه الفئة وتحقير بها وخطاب كراهية ضدها.

تمارين حول مواد إعلامية متعلقة بمتعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية

في هذه الجزئية من هذا الدليل، سنستعرض عدة طرق لتغطية الأخبار التي ترد إلينا والتقارير التي ننوي العمل عليها فيما يتعلق بمتعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية بموضوعية ومهنية لا تتضمن خطابا تحريضيا على الكراهية أو نبذ هذه الفئة أو التحقير بها أو إهانتها.

سنستعرض فيما يلي ٣ نماذج لمواد إعلامية مختلفة لتكون لدى الصحافيين/ات والإعلاميين/ات فكرة أو نموذج للتغطية ولطريقة التعاطي مع المعلومات التي يملكونها لتسخيرها لتكون خبرا أو تقريرا صحافيا مهنيا وموضوعيا يحقق الغرض منه ولا يهدف لهدم المجتمع بقيم كراهية ونبذ الآخر.

فيما يلي عرض معطيات ومن ثم طرح نموذج كمثال للتعاطي معها:

ترحيل 3 قطريين من مصر بتهمة "الشذوذ الجنسي" من مطار القاهرة عبر سفارتهم فجر اليوم الخميس، مصدر أمني بمصلحة الجوزات، أثر مشادة في مطعم شهير بمنطقة المهندسين، سفير مصر بالدوحة سيقوم باستلام المتهمين وتسليمهم للأجهزة الأمنية هناك بناءً على الاتفاقية المبرمة بين البلدين، دخلوا مصر بتأشيرة سياحية وانتهت إقامتهم، كانوا يرتدون ملابس نسائية، وقام صاحب المحل بطردهم فاعتدوا عليه بالضرب ونشبت مشاجرة بينهم، قبضت عليهم قوات أمن قسم العجوزة واقتادتهم لديوان عام المديرية، اعترفوا بأنهم يمارسون "الشذوذ" واعتادوا ارتداء ملابس نسائية لاستقطاب زبائنهم وأكدوا في اعترافاتهم أنهم جاءوا إلى مصر لهذا الغرض.

* المعطيات المتوافرة من مركز الشرطة فقط وفيها الحادثة وما آلت إليه والاعترافات بالإضافة لأحكام أطلقها الشرطة استخدام مصطلح الشذوذ الجنسي، استقطاب زبائنهم، جاءوا مصر لهذا الغرض".

بالإمكان سرد الخبر بالمعطيات الموجودة كالتالي:

ترحيل 3 خليجيين إلى بلادهم بعد إتهامهم بالمثلية الجنسية

كشف مصدر أمني بمصلحة الجوزات أنه تم ترحيل ثلاثة خليجيين ثبت للجهات الأمنية تورطهم في ممارسة المثلية

الجنسية بمطعم شهير فجر اليوم الخميس، من مطار القاهرة عبر سفارتهم.

وأوضح المصدر أن سفير مصر بالدوحة سيقوم باستلام المتهمين وتسليمهم للأجهزة الأمنية هناك بناءً على الاتفاقية المبرمة بين البلدين.

وأشار المصدر إلى أن مساعد الوزير لقطاع الجوازات أصدر قرارا بترحيلهم لبلدهم أمس الأربعاء، عقب اعتقالهم وثبوت انتهاء فترة إقامتهم التي أكدت أنهم دخلوا مصر بتأشيرة سياحية.

وأشار المصدر إلى أن ذلك تم عقب إرسال قطاع الأمن العام إخطارا بالقبض على المتهمين بأحد المطاعم الشهيرة بمنطقة المهندسين وهم يرتدون ملابس نسائية، وقام صاحب المحل بطردهم فاعتدوا عليه بالضرب ونشبت مشاجرة بينهم.

وأكد أن قوات قسم العجوزة قامت بضبطهم وباقتيادهم لديوان عام المديرية حيث اعترفوا - حسب المصدر - بأنهم يمارسون المثلية الجنسية واعتادوا ارتداء ملابس نسائية لجذب الرجال من نفس جنسهم، وأكدوا في اعترافاتهم أنهم جاءوا إلى مصر لهذا الغرض.

بالإضافة لعمل بحث سريع ما إذا كان القطريين بحاجة إلى تأشيرة لدخول مصر، واتصال للسفارة القطرية في القاهرة لأخذ تعليقها على الموضوع، ورفد الخبر باحصائية عن عدم الذين يتم تسفيرهم لهذه التهمة، أو عدد المحكومين بهذه التهمة مثلا، لفترة زمنية محددة.

دون الإشارة إلى استقطاب زبائنهم، فهم ليسوا بائعين هوى، بالإضافة لعدم الجدوى من ذكر جنسيتهم إلا إذا كان هناك غرض سياسي من الأمر.

فيما يلي مادة صحافية نشرتها إحدى الصحف المصرية، بمعطيات وفرتها الأجهزة الأمنية أو القضائية، وعليه جاء الخبر كالتالي:

"قضت محكمة جنايات شمال القاهرة، بالعباسية، اليوم السبت، بمعاقبة كل من وائل.ع، وأحمد.م، بالسجن 3 سنوات، وغرامة 10 الاف جنيه لكل منهما، بعد ضبطها فى وضع مخل للآداب وبحيازتهما عدد من الأقراص المخدرة.
صدر القرار برئاسة المستشار عبد العليم الجندى، وعضوية المستشارين شريف عبد النبى، وأحمد هارون، وأمانة سر سعيد عبد الستار.

وتعود تفاصيل القضية رقم 7947 لعام 2014، أن البداية بعد أن ثبت تحريات مباحث الآداب عن قيام المتهمين بتكوين شبكة عبر الانترنت لاستقطاب رواد مواقع التواصل الاجتماعى لممارسة الشذوذ، نظير مقابل مادى يتراوح من 700 جنيه إلى 1000 جنيه، وعلى الفور انتقلت قوة أمنية لضبط المتهمين الذين تم ضبطهما فى وضع مخل بالآداب، ومع تفتيش منزل المتهمين تم ضبط عدد من أقراص الترامادول بحوزتهما، وتم تحرير المحضر اللازم".

بالإمكان صياغة الخبر بالطريقة التالي، لتكون أكثر مهنية وخالية من المصطلحات الغير دقيقة والمهينة:

قضت محكمة جنايات شمال القاهرة، بالعباسية، اليوم السبت، بمعاقبة شخصين بالسجن 3 سنوات، وغرامة 10 آلاف جنيه لكل منهما، بعد ضبطها فى وضع جنسي وحيازتهما عدد من الأقراص المخدرة.

صدر القرار برئاسة المستشار عبد العليم الجندي، وعضوية المستشارين شريف عبد النبي، وأحمد هارون، وأمانة سر سعيد عبد الستار.

وتعود تفاصيل القضية للعام 2014، حيث ثبت لتحريات مباحث الآداب قيام المتهمين بتكوين شبكة عبر الانترنت لاستقطاب رواد مواقع التواصل الاجتماعى لممارسة الجنس المثلي، نظير مقابل مادي يتراوح من 700 جنيه إلى 1000 جنيه، وعلى الفور انتقلت قوة أمنية لضبط المتهمين الذين تم ضبطهما فى وضع جنسي، ومع تفتيش منزل المتهمين تم ضبط عدد من أقراص الترامادول بحوزتهما، وتم تحرير المحضر اللازم.

علما بأن الجنس المثلي في مصر مجرم حسب المادة ...... من القانون المصري. ويذكر إنه خلال العام ٦١٠٢، قد تمت محاكمة ... من الأشخاص بتهمة العلاقة الجنسية المثلية.

أصدرت منظمة هيومان رايتش ووتش في ديسمبر ٦١٠٢ تقريرا حول شاب سوري مثلي، تعرض للتعذيب لدى قوات الأمن اللبنانية، عندما كان لاجئا هناك فقط للإشتباه بمثليته الجنسية، كما لم توجه له تهم مباشرة وتم إطلاق سراحه بعد عدة أيام.

تغطية الخبر ممكن أن تكون مهنية بالطريقة التالية:

* عرض التقرير أو خلاصته، حسب المساحة والمدة المحددة التي نمتلكها في وسيلة الإعلام، بالإضافة لتعليق من المنظمة ذاتها على مثل هذه الحالات، أو ما السبب الذي دعاهم لإصدار هذا التقرير وما الذي أكد لهم وقوع الحادثة.

* الحديث مع الضحية إذا كان ذلك ممكنا.

* أخذ تعليق من وزارة الداخلية أو الأمن الوطني اللبناني.

* التعرض لإحصائيات أو شكاوى سابقة بنفس التهم أو الحيثيات.

* التطرق لعدد اللاجئين السوريين بشكل عام وما يواجهونه من صعوبات وخصوصا في لبنان.

قد نستغني عن أحد العناصر المذكورة سابقا حسب المساحة المفروضة للخبر أو التقرير ولكن نحاول أن نضم جميع هذه المعلومات ليكن تقريرا متكاملا.

فيما يلي خبر منشور في أحد الصحف المصرية،، حاول إعادة صياغته بحيث يخلو من الأحكام المسبقة والمصطلحات المهينة:

"ضبط طالب شاذ يروج لنفسه على الـ"فيس بوك"
تمكنت الإدارة العامة لمباحث الآداب، من ضبط شاذ جنسيًا يمارس الفجور، ويروج لنفسه من خلال صفحة له على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" .

البداية كانت بورود معلومات للإدارة العامة عن قيام شاذ جنسيًا بإنشاء صفحة إباحية على "فيس بوك" تسمى "أنا موز" وإعلانه عن ممارسة الفجور مقابل 500 جنيه.

وبإجراء التحريات، تم التأكد من صحة المعلومات الواردة، وتبين أن هذا الشخص الشاذ يقوم بارتداء ملابس حريمي ويضع مساحيق التجميل على وجهه ويعرض نفسه على الـ"فيس بوك" من خلال صفحة إباحية تسمى "أنا موز"، كما تبين أنه سبق ضبطه على ذمة القضية رقم 9338 جنح العجوزة، وأنه اعتاد على ممارسة الشذوذ الجنسي مع الرجال راغبي المتعة الحرام.

وعقب تقنين الإجراءات، تمكنت مأمورية برئاسة العقيد أحمد طاهر، بالاشتراك مع العقيد حسن النجار، والمقدم محمد حلمى، والمقدم وليد طراف، من ضبط المتهم ويدعى " مصطفى . ع . م" 18 سنة طالب، ومقيم دائرة القسم، وتم التحفظ على هواتف محمولة بها كل جرائم المتهم والملابس الداخلية والخارجية وحبوب منشطة ومبلغ مالى.

تم تحرير المحضر رقم 9032 لسنة 2016 جنح الدقي وعرضه على النيابة التى أمرت بحبس المتهم 4 أيام على ذمة التحقيقات".

ما الذي يمكن أن يحدث إذا إلتزم الإعلام بمواد صحافية موضوعية ومهنية للقضايا المتعلقة بمتعددي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية؟

لأنه كما أشرنا في جزء سابق من هذا الدليل بأن الهدف الأساسي من العمل الصحافي والإعلامي هو تطوير المجتمعات والرقي بها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفساد والانتهاكات والأخطاء عبر نقد بناء يسهم في تطوير وإصلاح المجتمعات والأنظمة والعمل الجماعي والفردي،، وتجنب توليد الكراهية والعنصرية وإهانة الأشخاص والتدخل في حياتهم الخاصة.

وأن إلتزام الصحافيين والإعلاميين بمواد العهد العالمي لحقوق الإنسان هو أمر مهم، والإيمان بأن "لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات (..) دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر".

فالإعلامي يحمل بين يديه سلاح ذو حدين، يستطيع من خلاله المساهمة في تطوير فكر المجتمع وبناءه وإشاعة الإحترام والحريات دون "تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات"، حسب العهد الدولي لحقوق الإنسان.

لذا فأن إلتزام الصحافيين و الإعلاميين بهذا الدور النبيل للصحافة سينتج عنه:

- رفض ومحاربة التنميط الاجتماعي المبني على تعميم الأخلاقيات والمعتقدات والعادات والتقاليد، وخصوصا ذلك الذي ينتقص من مكانة أشخاص معينيين، سواء كانوا من أديان مختلفة، خلفيات إجتماعية مختلفة، أو أقليات عرقية أو طبقية أو من ذوي الميول الجنسية والأنواع الاجتماعية غير السائدة، وعدم تكريسها والبناء عليها.

محاربة المبدأ القائم على سيادة الأقوى (الغاب) والتحكم بمصائر الأقليات الأخرى بشكل عام، سواء كان ذلك في السياسة، الاقتصاد، الحياة الاجتماعية أو الثقافية.

أن تكون الصحافة نصيرة الأقليات بما فيهم الأشخاص ذوي الميول الجنسية المتعددة والأدوار الاجتماعية غير المتعارف عليها، ضد من يضطهدهم ويضع قوانين تجرم أفعالهم وأشكالهم وعلاقاتهم الجنسية رغم كونها شخصية بحتة ولا تسبب أي ضرر للمجتمع أو المحيطين بهم.

المساهمة في سيادة العدالة والإصلاح والمساواة.


OutRight
ACTION INTERNATIONAL